الحدث

يستعد وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن للعودة إلى إسرائيل الأسبوع المقبل، في ما يبدو أنه محاولة جديدة للدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق لوقف العدوان على قطاع غزة، الذي تواصل فيه نزيف الدم

محور فيلادلفيا تحت سيطرة الاحتلال

«سي آي أيه»: نتنياهو يتهرب من وضع خطة لغزة

غزة، حيفا، القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي كانت فيه قوات الاحتلال تواصل ارتكاب المجازر في قطاع غزة، وبعد رفضها لخطة الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، يتوقع أن يصل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى إسرائيل الأسبوع المقبل، فيما كشفت شبكة «سي آن آن» الأميركية، وهو أمر لم تؤكده الإدارة الأميركية أو إسرائيل رسمياً. وقالت الصحيفة: «من المتوقع أن يزور بلينكن إسرائيل مطلع الأسبوع المقبل، وذلك على خلفية عدم النجاح في التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى إطلاق سراح المختطفين (الأسرى الإسرائيليين في غزة)

كلمة في الكونغرس

ذكر رئيس مجلس النواب الأميركي مايك جونسون وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، اول من امس الخميس، أن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو (الصورة) قال إنه «سيعرض الحقيقة» بشأن حرب غزة، في كلمة له امام الكونغرس في 24 يوليو/تموز المقبل، وأضافا، في بيان، أن نتنياهو سيتحدث امام جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ. بدوره، أفاد زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، في بيان، أنه شارك بتوجيه الدعوة لنتنياهو.

مرتكباً مزيداً من المجازر، فيما استكملت قوات الاحتلال سيطرتها على محور فيلادلفيا من كرم أبو سالم حتى شاطئ البحر، على طول الحدود الفاصلة بين قطاع غزة ومحافظة شمال سيناء المصرية، وبهذا تكون قوات الاحتلال قد عزلت قطاع غزة نهائياً عن الخارج.

وتحدثت صحيفة «إسرائيل اليوم»، أمس الجمعة، عن توقعات بأن يزور بلينكن إسرائيل مطلع الأسبوع المقبل، وهو ما لم تؤكده الإدارة الأميركية أو إسرائيل رسمياً. وقالت الصحيفة: «من المتوقع أن يزور بلينكن إسرائيل مطلع الأسبوع المقبل، وذلك على خلفية عدم النجاح في التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى إطلاق سراح المختطفين (الأسرى الإسرائيليين في غزة)

«إسرائيل اليوم»: توقعات بأن يزور بلينكن إسرائيل مطلع الأسبوع المقبل

إسرائيل ترفض مشروع قرار قدمته أميركا لمجلس الأمن بشأن غزة

مقتل وجرح فلسطينيين في استهداف إسرائيلي لمدرسة تؤوي مهجرين

وإنهاء الحرب». وأضافت: «ستكون هذه هي الزيارة الثامنة التي يقوم بها بلينكن إلى إسرائيل منذ اندلاع الحرب. ومن المتوقع أن يلتقي بلينكن مع نتنياهو فور وصوله إلى إسرائيل، ولم يتم إعلان لقاءات أخرى حتى الآن». وأشارت الصحيفة إلى أن «الإدارة الأميركية تستثمر كل طاقتها للتوصل إلى اتفاق يؤدي إلى الهدوء في الجبهتين الجنوبية (غزة) والشمالية (لبنان)، على الأقل حتى الانتخابات الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني» المقبل.

ومساء أمس الأول الخميس، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، أنه «لم يرد للوسطاء ردّ حتى الآن من قبل حركة حماس، على المقترح الأخير حول صفقة لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بين حماس وقوات الاحتلال الإسرائيلي». وأضاف أنّ «الحركة أفادت بأنها ما زالت تدرس المقترح». وشدد على أن جهود الوساطة التي تقوم بها قطر بالاشتراك مع مصر والولايات المتحدة «مستمرّة»، داعياً إلى «عدم الالتفات إلى التقارير الإعلامية غير الدقيقة، واعتماد المصادر الرسمية الموثوق بها، خاصة في ظل حساسية وضع المفاوضات حالياً».

وكانت هيئة البث العبرية ذكرت، أمس الأول، أن إسرائيل رفضت مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن، بخصوص مقترح تبادل الأسرى ووقف الحرب على قطاع غزة الذي كشف عنه بايدن قبل أيام، موضحة أن الرفض جاء بدعوى أنه يدعو إسرائيل إلى تنفيذ المقترح «من دون تأخير ومن دون شروط» و«بعارض أي محاولة للتغيير الديمغرافي أو الوضع القائم في غزة». وقال مسؤول إسرائيلي لوكالة أسوشييتد برس، أمس الجمعة، إن لغة مشروع القرار تتجاهل هدف إسرائيل المعلن المتمثل في تدمير حركة حماس بصفتها قوة عسكرية. وقال المسؤول إنه نظراً إلى أن إسرائيل تعتقد أن «حماس» سوف تشارك في هجمات عسكرية مستقبلية، فهي حريصة على التوقيع على وثيقة تنص على وجه التحديد على وقف إطلاق النار، معتبراً أن لهذه اللغة دلالة ضمنية أكثر ديمومة من «وقف الأعمال العدائية»، الذي ورد ذكره أيضاً في مسودة المناقشات. مع العلم أن مشروع القرار المعدل الذي قدمته أميركا لمجلس الأمن، تضمن في معظم بنوده تحديداً التي حددت المراحل الثلاث لمشروع الاتفاق، انفلاتاً على المبادئ الشفهية التي كان أعلنها بايدن عند تقديم تفسيره لمسودة المشروع. كما أن مشروع القرار الأميركي في مجلس الأمن ركز على الضغط على حركة حماس.

وفي مؤشر إضافي على صعوبة تمرير مشروع القرار الأميركي في مجلس الأمن أثارت روسيا والصين، اللتان تتمتعان بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، مخاوف أمس الأول الخميس بشأن مشروع القرار الأميركي. وقال دبلوماسيون لوكالة رويترز إن الجزائر الدولة العربية الوحيدة العضو في المجلس أشارت أيضاً إلى عدم استعدادها لدعم النص. واقترحت روسيا تعديلات على النص الأميركي تتضمن دعوة كل من «حماس» وإسرائيل، وليس فقط الحركة الفلسطينية، لقبول الاقتراح والمطالبة بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار تلتزم به جميع الأطراف. وتريد موسكو أيضاً أن تؤكد المسودة أن المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار ستظل قائمة ما دامت المفاوضات مستمرة بشأن المرحلة الثانية، الأمر الذي يرفضه الاحتلال، إذ يتهرب من فكرة الانتقال التلقائي بين مراحل الاتفاق أو الالتزام بوقف العدوان والانسحاب من القطاع. وكان مسؤول في حماس قال لوكالة رويترز، أمس الأول، «لقد أبدينا كل المرونة المطلوبة للتوصل إلى صفقة، ولكن الاحتلال الإسرائيلي ما زال يرفض أي التزام بوقف العدوان على شعبنا وسحب قواته من قطاع غزة». وفي السياق، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية أن قائد حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار أبلغ الوسيطين القطري والمصري أنه «سيقبل بصفقة في حال التزم الاحتلال بوقف دائم لإطلاق النار»، وهو ما عبرت عنه «حماس» مراراً منذ ترحيبها بإعلان الرئيس الأميركي جو بايدن، قبل أسبوع مقترحه بشأن غزة. ونقلت الصحيفة على التقارير الداخلية لشبكة «سي آن آن». ويسلط التقييم الضوء على كيفية تحدي نتنياهو لضغوط أعضاء حكومته وإدارة بايدن لتحديد «حالة نهائية» لغزة، وبحذر من أن ما قاله نتنياهو علناً صحيح على الأرجح: أنه لن ينخرط بجدية في قضايا ما بعد الحرب إلا بعد تلبية «ما يعتبره معايير أمنية رئيسية»، الأمر الذي قد يستغرق شهوراً». ووفقاً للتقييم، تشمل هذه المعايير استكمال «عمليات عسكرية كبرى»، وهو أمر قال محللون إنه غامض عمداً، بالإضافة إلى القضاء على القيادي في حماس محمد الضيف. ويسلط تقييم وكالة المخابرات المركزية الضوء على أنه داخل إسرائيل، لا يوجد إجماع على خطة ما بعد الحرب لغزة، ما يشير إلى وجهات نظر كل وزير في الحكومة حول الحكم والأمن وإعادة الإعمار بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، يستطيع الحفاظ على دعم قادته الأمنيين ومنع الانشقاقات من الجناح اليميني في ائتلافه من خلال مناقشة مستقبل غزة «بعبارات غامضة». ويمثل التقييم – الذي لم يتم الكشف عنه من قبل – أحد أحدث التقييمات الاستخبارية حول عقلية نتنياهو التي تم تداولها بين كبار المسؤولين الأميركيين، وفقاً لمصدر مطلع على التقارير الداخلية لشبكة «سي آن آن». ويسلط التقييم الضوء على كيفية تحدي نتنياهو لضغوط أعضاء حكومته وإدارة بايدن لتحديد «حالة نهائية» لغزة، وبحذر من أن ما قاله نتنياهو علناً صحيح على الأرجح: أنه لن ينخرط بجدية في قضايا ما بعد الحرب إلا بعد تلبية «ما يعتبره معايير أمنية رئيسية»، الأمر الذي قد يستغرق شهوراً». ووفقاً للتقييم، تشمل هذه المعايير استكمال «عمليات عسكرية كبرى»، وهو أمر قال محللون إنه غامض عمداً، بالإضافة إلى القضاء على القيادي في حماس محمد الضيف. ويسلط تقييم وكالة المخابرات المركزية الضوء على أنه داخل إسرائيل، لا يوجد إجماع على خطة ما بعد الحرب لغزة، ما يشير إلى وجهات نظر كل وزير في الحكومة حول الحكم والأمن وإعادة الإعمار بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، يقول نتنياهو إنه «يفضل ائتلافاً من الدول العربية المعتدلة لإدارة الأراضي بمشاركة في نهاية المطاف» من قادة آخرين. ويصور التقرير قادة إسرائيليين آخرين على أن لديهم وجهات نظر مختلفة حول الحكم المستقبلي تتعارض تماماً مع تلك المنسوبة إلى نتنياهو. ويوضح التقييم عامةً كيف أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال منقسمة بشدة حول العديد من القضايا في مرحلة ما بعد الحرب - مما يدعم الاستنتاج الأوسع لوكالة المخابرات المركزية بأن الافتقار إلى الوحدة بين خصوم نتنياهو السياسيين يمكن أن يمكنه من مواصلة تحديه لأي ضغوط لتحديد خطة لغزة بمجرد انتهاء الصراع.

فلسطينيون في مخيم جباليا شمال قطاع غزة أمس (عصر الفحطا/فرانس برس)

في غضون ذلك، استكملت قوات الاحتلال سيطرتها على محور فيلادلفيا من كرم أبو سالم حتى شاطئ البحر، على طول الحدود الفاصلة بين قطاع غزة ومحافظة شمال سيناء المصرية. وبهذا تكون قوات الاحتلال قد عزلت قطاع غزة نهائياً عن الخارج. وذكر موقع والاه أمس الجمعة أن إسرائيل رفضت ضلوع السلطة الفلسطينية بأي شكل في إدارة معبر رفح. وأوضح أن اجتماعاً أمريكياً مصرياً إسرائيلياً عقد في القاهرة الأحد الماضي حول إعادة فتح معبر رفح انتهى بالفشل، بعدما رفضت إسرائيل ضلوع السلطة الفلسطينية في تشغيل المعبر، بحسب ما نقل الموقع عن أربعة مسؤولين أميركيين وإسرائيليين. وطرح الجانبان الأميركي والمصري، خلال الاجتماع، إمكانية إعادة فتح المعبر بوجود موظفين فلسطينيين من غزة وليسوا مرتبطين بحماس، وبحيث يكونون مندوبين عن السلطة الفلسطينية، التي وضعت قائمة بأسماء 300 فلسطيني تقريباً من غزة، بعد تدقيق أمني بشأنهم وموافقتهم على العمل في المعبر، بحسب مسؤولين أميركيين. وقال المندوبون الإسرائيليون في الاجتماع إن إسرائيل ستتحرى هوية الموظفين المقترحين في القائمة وستسمح لمن لا علاقة له بحركة حماس بتشغيل المعبر إلى جانب قوة مراقبة تابعة للاتحاد الأوروبي وُجدت في المعبر قبل سيطرة حماس على القطاع، في العام 2007، بحسب مسؤولين إسرائيليين. وأضافوا أنه لا توجد مشكلة بأن يشغل المعبر فلسطينيون ينتمون إلى حركة فتح، لكن إسرائيل لن توافق على أن يعملوا فيه مندوبون رسميون عن السلطة الفلسطينية، واقترحوا أن يشغل الفلسطينيون الواردة أسماؤهم في القائمة المعبر بصفتهم «لجنة مدنية محلية»، وعارضت مصر والسلطة هذا الاقتراح الإسرائيلي. ومع دخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهره التاسع، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة في بيان أمس الجمعة، أن 36731 شخصاً استشهدوا، وأن 83530 شخصاً أصيبوا في قطاع غزة. وأوضحت أن هذه الحصيلة تشمل 77 شهيداً على الأقل سقطوا خلال 24 ساعة حتى صباح أمس الجمعة، بالإضافة إلى إصابة 221 شخصاً، في 8 مجازر.

واستشهد ما لا يقل عن 3 فلسطينيين وأصيب آخرون، أمس الجمعة، في استهداف قوات الاحتلال مدرسة تؤوي لاجئين غرب مدينة غزة، في مجزرة هي الثانية داخل مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» خلال أيام. وقال شهود عيان لوكالة الأناضول إن الطائرات قصفت مدرسة «أسماء» التابعة لأونروا في مخيم الشاطئ، ما سبّب وقوع مجزرة، أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى في صفوف اللاجئين إلى المدرسة. وقال مسعفون لوكالة رويترز إن الطائرات والدبابات الإسرائيلية قصفت مناطق بوسط قطاع غزة وجنوبه مساء أمس الأول، ما أسفر عن استشهاد 23 شخصاً. كما قتل 10 فلسطينيين وأصيب آخرون بينهم أطفال ونساء، أمس الجمعة، في غارة جوية إسرائيلية استهدفت منزلاً في حي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة. وكان قتل 5 فلسطينيين، أول من أمس، بينهم رئيس بلدية النصيرات إياد مغاري، جراء غارة إسرائيلية استهدفت مبنى للبلدية وسط قطاع غزة.

في المقابل، أظهرت معطيات الجيش الإسرائيلي، أمس الجمعة، إصابة 9 من جنوده بينهم 7 في قطاع غزة خلال 24 ساعة. ووفقاً للمعطيات التي نشرها جيش الاحتلال على موقعه، واطلعت عليها الأناضول، فإن عدد الجنود الجرحى منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر/ تشرين أول الماضي وصل إلى 3763. من جهتها، أعلنت كتائب القسام أنها استهدفت منزلاً شرق مدينة دير البلح وسط القطاع تحصنت بداخله قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي بقذيفة «TBG»، مشيرة إلى إيقاع أفرادها بين قتيل وجريح، كما استهدفت دبابة بقذيفة «الياسين 105» قرب مفترق عوض الله في مخيم بيدا بمدينة رفح جنوب القطاع. من جهتها، أعلنت سرايا القدس، في بيان، استهداف الآليات المتوغلة على الحدود الفلسطينية المصرية غربي رفح بوابل من قذائف الهاون من العيار الثقيل. وذكرت صحيفة هآرتس أن صاروخاً أطلق من غزة سقط في منطقة مفتوحة في مستوطنة أشكول المحاذية للقطاع «من دون وقوع إصابات».

وفي سياق متصل بسياسة التجويع والعقاب الجماعي، دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، على منصة إكس أمس الجمعة، إلى منع دخول الوقود وتقليل المساعدات الإنسانية الشحيحة التي تدخل قطاع غزة. وكتب: «موقفنا هو أننا نريد لمختطفينا (الأسرى الإسرائيليين في غزة) العودة إلى وطنهم في أسرع وقت ممكن، وفي رأينا يجب على إسرائيل أن تمنع الوقود عن غزة وتقلل من المساعدات الإنسانية التي تدخل». وتابع: «يجب أن تعلن (إسرائيل) الإنسانية فقط مقابل الإنسانية، لكننا لن نوافق على صفقة من شأنها أن تعرض مستقبل دولة إسرائيل للخطر». إلى ذلك، أعلن الجيش الأميركي، في بيان أمس الجمعة، أنه أعاد الرصيف العائم المخصص لإدخال المساعدات إلى شاطئ غزة، بعد أن تعرض هيكله لأضرار بسبب عاصفة وإصلاحه في ميناء إسرائيلي. وقالت القيادة العسكرية المركزية (سنتكوم) المسؤولة عن الشرق الأوسط إنها «نجحت في إعادة الرصيف المؤقت إلى غزة، ما يتيح الاستمرار في توصيل المساعدات الإنسانية التي تشتد حاجة سكان غزة إليها». من جهتها، نقلت صحيفة واشنطن بوست عن مسؤولين بوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) قولها إن الأضرار التي تعرض لها الرصيف تطلبت ما لا يقل عن 22 مليون دولار أميركي من أجل إصلاحه.

الفشل الاستخباري الثقيل

اعتبر وزير الزراعة الإسرائيلي، الرئيس الأسبق لجهاز الأمن العام «الشاباك» آفي ديختر، أمس الجمعة، أن الفشل الاستخباري الإسرائيلي في توقع هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي «لقيل للغاية». وأضاف في حديث لصحيفة معاريف أن «لا أحد في دولة إسرائيل كان لديه معلومات بأن غزة كانت تستعد لهجوم بهذا الحجم في أراضي إسرائيل». وعن الجهات المسؤولة عن الفشل، قال ديختر: «الحكومة والجيش والشاباك، كل من زاويته الخاصة».

قضية

شراكة بني غانتس وبنيامين نتنياهو

يُنتظر أن يكون اليوم السبت حاسماً لمعرفة ما إذا كان الوزير بني غانتس العضو في حكومة الحرب الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، سيعلن انسحابه منها، ما يعني انهيار شراكة غانتس ونتنياهو للمرة الثانية منذ 2020، حين انضم غانتس لحكومة طوارئ كورونا، وسط استمرار تلاعب رئيس الحكومة به

8 أشهر من التردد والخلافات والتلاعب والحسابات السياسية المتباعدة

حيفا ـ **نايف زيداني**

ساعات قليلة تفصل إسرائيل عن الطلاق الرسمي المفترض مساء اليوم السبت، بين حزب «هحانيه همملختي» (المعسكر الرسمي) بزعامة الوزير بني غانتس، وحكومة الطوارئ الإسرائيلية التي يرأسها بنيامين نتنياهو، بعد ثمانية أشهر من المشاحنات والخلافات في الغرف المغلقة وعلى الملأ، بقضايا تتعلق بالحرب وحسابات سياسية. طلاق واقع على الأرجح، إلا إذا انقذت شراكة غانتس ونتنياهو تطورات قد تطرأ في اللحظة الأخيرة، خصوصاً بعد ما سربته القناة 11 العبرية، مساء أول من أمس الخميس، من أن الولايات المتحدة توجهت في الأيام الأخيرة إلى الوزير في الحكومة الإسرائيلية بني غانتس وفحصت معه إمكانية عدم الاستقالة من الحكومة أو تأخيرها، بسبب مفاوضات الصفقة الجارية حول وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس. وسواء حدث الانفصال أم لا، فإن علاقة نتنياهو وغانتس تبقى تشوبها أزمة ثقة كبير، على خلفية حرب غزة وقضايا إسرائيلية داخلية مثل قانون التجنيد، عدا عن الخلافات التي طفت على السطح طيلة الفترة الماضية. وإن حدث، فلن يكون هذا الطلاق الأول بينهما، ولكنه الثاني بالعودة إلى انسحاب غانتس من حكومة نتنياهو عام 2020، والتي انضم إليها في حالة طوارئ أيضاً، وتعلق في حينه بجائحة كورونا. مشهد يتكرر وتلتقي فيه الكثير من النقاط، وإن كان بأحداث مختلفة.

وينوي بني غانتس، مساء اليوم، إعلان الانسحابة من حكومة الطوارئ الإسرائيلية التي تشكّلت في 11 أكتوبر/تشرين الأول الماضي (أعلنت الحرب في السابع من أكتوبر)، بناء على التاريخ الذي كان حدّده لنتنياهو في 18 مايو/أيار الماضي، في حال عدم وضع رئيس الحكومة الإسرائيلية خطة حتى الثامن من يونيو/حزيران الحالي، تتضمن ستة أهداف رئيسية، أولها إعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، والقضاء على حركة حماس ونزع سلاح القطاع، وفرض سيطرة اسرائيلية وتحديد بديل سلطوي في غزة، بالإضافة إلى إعادة سكان الشمال إلى منازلهم حتى الأول من سبتمبر/أيلول المقبل، والذين هربوا منها مع بداية الحرب الحالية مع حزب الله اللبناني، فضلاً عن التقدم في التطبيع مع السعودية، وكذلك في خطة تجنيد «الحريديم» المتزمتين دينياً. ويتهم المحيطون بغانتس نتنياهو بأنه لم يحاول حتى منع تفكيك حكومة الطوارئ.

وبعد أربعة أيام من عملية طوفان الأقصى التي نفّذتها حركة حماس في السابع من أكتوبر الماضي، أعلن نتنياهو وغانتس في 11 أكتوبر تشكيل حكومة طوارئ، لينتقل «المعسكر الرسمي» من المعارضة إلى الائتلاف الحاكم، فيما كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي لا تزال في ذروة صدمتها. وتشكّل مجلس إدارة الحرب (كابنيت الحرب) الذي انضم إليه غانتس والوزير في حزبه غادي آيزنكوت. نظر كثير من الإسرائيليين إلى غانتس على أنه «الصوت العقلاني والراشد الذي يفضّل المصالح الوطنية على الحسابات السياسية»، وكانت «مكافأته» استطلاعات الرأي، التي منحته تمثيلاً غير مسبوق في الكنيست، قبل أن تتراجع الأرقام مع الوقت.

وكما «الزواج» السابق بين نتنياهو وغانتس في عام 2020، بدأ نتنياهو بالإخلال بالاتفاقيات، كلما ابتعد عن السابع من أكتوبر وتبددت بعض الضغوط وتحسّن وضعه في استطلاعات الرأي، رغم أن غانتس منح الجيش الإسرائيلية شرعية أكبر أمام العالم، في ظل وجود وزراء متطرفين جداً فيها، أمثال إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش. وساهم غانتس في توحيد صفوف الإسرائيليين المتصدعة بعد الخلافات الكبيرة التي وصلت إلى حدّ المواجهات في الشارع الإسرائيلي، على خلفية التعديلات التي قادتها حكومة نتنياهو من أجل تقويض القضاء، وقد يزيد انهيار شراكة غانتس ونتنياهو زخم الاحتجاجات المعارضة للحكومة، وإن بدأت تتصاعد فعلاً حتى قبل خروجه من حكومة الطوارئ.

في المقابل، تضغط الولايات المتحدة، وكذلك عائلات المحتجزين إسرائيليين في قطاع غزة، من أجل بقاء غانتس في الحكومة، على أمل مساهمته في تليين مواقفها لإبرام صفقة تبادل مع حماس. وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية، أول من أمس الخميس، بأن الولايات المتحدة توجّهت في الأيام الأخيرة إلى غانتس، وفحصت معه إمكانية عدم الاستقالة من الحكومة أو تأخيرها بسبب مفاوضات الصفقة الجارية. ويتهم المحيطون بغانتس، نتنياهو، بأنه لم يحاول حتى منع تفكيك حكومة الطوارئ. وبعدما تلقّى غانتس في الأيام الأخيرة أيضاً، مطالبات من عائلات لمحتجزين إسرائيليين في قطاع غزة بعدم الاستقالة والبقاء وقتاً إضافياً في الحكومة، على الأقل حتى الحسم في موضوع مقترح الصفقة، درس غانتس، خلال الأسبوع الأخير، البقاء مدة إضافية في الحكومة. وفي حال تنفيذ غانتس تهديداته، تكون شراكة غانتس ونتنياهو في الحكومة الحالية قد صمدت، أكثر بشهر واحد من حكومة الكورونا، التي عاشت سبعة أشهر فقط. «إسرائيل قبل أي شيء»، أعلنها غانتس لدى انضمامه للحكومة الحالية، مبدياً موقف المترفّع عن خلافاته مع نتنياهو، بنفس روح ما أعلنه أيضاً في 26 مارس/آذار 2020، عندما حلّ حزب كحول لفان (أزرق أبيض)، وشكّل مع نتنياهو حكومة طوارئ وطنية بسبب كورونا. وبعد فشل شراكة غانتس ونتنياهو في حينه، اتهم غانتس رئيس الحكومة بانتهاك الاتفاقيات. وأنه «اختار طريق الخداع»، وهي ذات الكلمات التي قد نسمعها مساء اليوم.

وعمّت الفوضى في الفترة الماضية «كابنيت الحرب» الإسرائيلي، من قبيل عدم الالتزام بعقد اجتماع لهذه الهيئة مرة كل 48 ساعة، وتم تعيين مسؤولين أمنيين كبار، رغم الاتفاق بعدم إجراء تعيينات من هذا النوع في فترة الحرب، وكذلك قيام وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بإقالة مفوّضة السجون الإسرائيلية، كاتي بيري. وتجاهل نتنياهو طلبات غانتس المتعلقة بميزانيات الحرب وقانون تجنيد الحريديم، كما يُتهم نتنياهو بالمماطلة بمناقشة خطط استراتيجية. ولعب غانتس وحزبه دوراً كبيراً في نجاح صفقة التبادل الأولى بين حركة حماس وإسرائيل بعد نحو شهرين من بداية الحرب، بعد تهديده نتنياهو بترك الحكومة إن لم تتم. ومنذ اليوم الأول، وضع غانتس وآيزنكوت بخلاف أولويات نتنياهو، كما انحاز غانتس للمؤسستين الأمنية والعسكرية، في ظلّ محاولات نتنياهو التنصّل من المسؤولية وإلقاء مسؤولية الفشل عليهما. وفي الآونة الأخيرة، طالب غانتس بإقامة لجنة تحقيق رسمية في أحداث السابع من أكتوبر، فيما يميل نتنياهو لتعيين لجنة من قبل الحكومة، تكون حريتها مقيّدة.

ويبدو أن ثمة ما يشوب صورة «القائد» الحازم في شخصية غانتس، الذي تلاعب به نتنياهو في حكومة كورونا، ويعيد الكرة معه في الحكومة الحالية، كما يهاجمه بشكل شخصي، في الوقت الذي يسوّق نتنياهو نفسه بصفته القائد المصمم على تحقيق «أهداف الحرب». تلاعب أدى في «الزواج» السابق لاستنزاف غانتس في استطلاعات الرأي، فيما بدأ يتراجع في الاستطلاعات الأخيرة أيضاً. وللدلالة، تجدر العودة إلى استطلاع نشرته صحيفة معاريف يوم 13 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد يومين من إعلان غانتس الانضمام إلى حكومة الطوارئ. منح الاستطلاع حزب غانتس، حينها، 41 مقعداً في الكنيست، فيما تراجع الليكود إلى 19 مقعداً. لكن الانخفاض كان متوقعاً كلما زادت المسافة عن بداية الحرب. وارتفعت هذه الأرقام وهبطت، من فترة إلى أخرى حسب المتغيّرات، وبلغ الحال بالليكود الانخفاض إلى 16 مقعداً وربما أقل في بعض الاستطلاعات. أما استطلاع «معاريف» الذي نُشر أمس الجمعة، فمنح «هماحانيه هممليختي» 27 مقعداً، أكثر بمقعدين من استطلاع الأسبوع الماضي، فيما تراجع «الليكود» من 22 مقعداً إلى 20 هذا الأسبوع. ويعتقد 42% من المشاركين في الاستطلاع أن غانتس هو الأنسب لرئاسة الحكومة مقابل 34% اختاروا نتنياهو، وازدادت الفجوة بينهما من أربعة إلى 8%. مع هذا، كان الاتجاه العام في عدة استطلاعات أجريت أخيراً أن نتنياهو يواصل تقليص الفجوة، التي بلغت أكثر من 20% خلال الأيام الأولى للحرب. ومثال على ذلك، نتائج استطلاع أكتوبر أعلاه، إذ اعتقد 48% وقتذاك أن غانتس هو الأنسب مقابل 29% لنتنياهو. ومن أسباب عودة الشعبية للانخفاض، تراجع تأثير غانتس وآيزنكوت على قرارات الحكومة، واستغلال نتنياهو الفترة الماضية من أجل رص صفوف الائتلاف الحاكم الأصلي وقاعدته الجماهيرية، ممن يؤمنون بالنصر المطلق والسيطرة على قطاع غزة وتعزيز الاستيطان. كما حرّض نتنياهو وحلفاؤه على عائلات المحتجزين، في المقابل، قد يجد غانتس انتقادات من قبل معارضي الحكومة بسبب تأخره في الخروج منها، ومن جهة أخرى قد يفقد تأييد بعض اليمينيين ويجد غانتس نفسه بأنه لم ينجز شيئاً ملموساً خلال الحرب، إلا مساهمته بالصفقة الأولى ومنعه إلى جانب آيزنكوت حتى الآن حرباً واسعة على لبنان.

إلغاء الجلسة الأخيرة

حدّد مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، جلسة للمجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) يوم غد الأحد، أي يوماً واحداً بعد انتهاء مهلة الوزير المشارك في حكومة الحرب بني غانتس للانسحاب من الحكومة. وكان من المفترض أن تُعقد جلسة لمجلس إدارة الحرب، الخميس، لكنها أُلغيت. وكان متوقعاً أن تكون الأخيرة التي يشارك فيها غانتس وغادي آيزنكوت (الصورة) من حزب المعسكر الرسمي.

غانتس في واشنطن في 4 مارس الماضي (كيفين ديتاتس/Getty)

الحدث

استخدم حزب الله صواريخ دفاع جوي ضد طائرات إسرائيلية، للمرة الأولى، فيما اعترض الاحتلال هدفاً في سماء الناصرة، وسط استمرار التصعيد على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. وفيما تتعدد الاتصالات للتهدئة تتواصل التهديدات الإسرائيلية بشن عملية عسكرية كبيرة ضد لبنان

جنود إسرائيليون في مستوطنة حرفيش، قرب لبنان، الإربعاء (أفي أوهايون/رويترز)

تصعيد الجبهة اللبنانية

اتصالات للتهدئة... ولا ضمانات بأن إسرائيل لن تشنّ حرباً

بيروت ـ **رينا الحمّال**
واشنطن ـ **فكتور شلهوب**

استمر التصعيد الميداني بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، وسط تزايد التهديدات الإسرائيلية لناحية القيام بعملية عسكرية في لبنان رغم الاتصالات المتعددة، بما في ذلك الأميركية، للتهدئة. ميدانياً، دوّت صفارات الإنذار للمرة الأولى أمس في مدينة الناصرة، في العمق الفلسطيني المحتل، والتي تبعد عن الحدود اللبنانية نحو 50 كيلومتراً. وفي وقت لم يتبنّ حزب الله قيامه بأي عملية تجاه المدينة، أفادت هيئة البث الإسرائيلية بإندلاع حريق في كفر كنا، شمالي الناصرة، جراء سقوط شظايا صاروخ اعتراضي. وذكر المجلس المحلي في مستوطنة رمات يشاي أنه «تم تفعيل إنذارات في منطقة الناصرة ونوف هجليل والرينة والمشهد وكفر كنا، بسبب اعتراض في منطقة مفرق غولاني». ولم يتم الكشف عن نوعية الهدف الذي تم اعتراضه.

وجاء هذا التطوّر، بعد ساعات من إطلاق دفاع جوي على طائرات الاحتلال «مما أجبرها على التراجع الى خلف الحدود»، وفق بيان. كما هاجم التجهيزات التجسسية المستحدثة في موقع المطلة، وقصف ثكنة زبدين في مزارع شبعا اللبنانية، واستهدف موقع البغدادي، وانتشاراً لجنود الاحتلال في محيط ثكنة زرعيت.

سياسياً، حذّرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إسرائيل في الأسابيع الأخيرة من فكرة القيام بـ«حرب محدودة» في لبنان، مما قد يدفع إيران للتدخل، وذلك حسبما كشف مسؤولان أميركيان ومسؤول إسرائيلي لموقع أكسيوس، مساء الخميس. وأضاف المسؤولان الأميركيان أن «هناك قلقاً متزايداً في الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع (الأمن) الإسرائيلية من أن الوضع في لبنان يصل إلى نقطة تحول». وأوضح المسؤولان الأميركيان أن «إدارة بايدن أبلغت إسرائيل أن حرباً محدودة في لبنان أو حرباً إقليمية صغيرة، ليست خياراً واقعياً، لأنه سيكون من الصعب منعها من الاتساع والخروج عن السيطرة». وأضافا أن الإدارة الأميركية حذّرت إسرائيل «من أن الغزو البري للبنان، حتى لو كان في المناطق القريبة من الحدود، من المرجح أن يدفع إيران إلى التدخل»، مشيرين إلى أن أحد السيناريوهات التي أثارتها الإدارة الأميركية مع إسرائيل، هو احتمال إغراق لبنان بمسلحين من الفصائل الموالية لإيران في سورية والعراق واليمن. أما المسؤول الإسرائيلي، فاعتبر أن الحرب مع حزب الله أو عملية محدودة في لبنان سيكون لها «تداعيات كبيرة على إسرائيل». ورأى أنه بعد أن تكلف أرواحاً وتستنزف الموارد، من المرجح أن تؤدي إلى اتفاق مماثل لذلك الذي يتم السعي إليه حالياً بين إسرائيل ولبنان. وقال: «نحن بحاجة إلى فهم هذا قبل اتخاذ القرارات». وتسعى واشنطن وباريس إلى تسوية بين حزب الله وإسرائيل.

وكانت إسرائيل قد باشرت تركيزها على الجبهة الشمالية، خصوصاً مع زيارات كبار المسؤولين في الحكومة، ومنهم رئيسها بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت إلى الحدود مع لبنان. وكان هناك سيناريو قيد الإعداد لضمان استمرار الحرب على الجبهة اللبنانية. كما قال الوزير في مجلس الحرب، بني غانتس، أمس الجمعة، إنه «سنستخدم القوة إذا لم ينجح الحل السياسي في إزالة التهديد لبلدات الشمال»، حسبما نقلت عنه صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية.

في السياق، قال مصدر دبلوماسي في السفارة الأميركية في بيروت لـ«العربي الجديد»: «نحن ننظر بقلق إلى التصعيد الحاصل على الحدود وهو ما لا نريده، ونحذر من تداعياته، فالحرب الواسعة سيكون لها انعكاسات كبيرة على المنطقة». وأوضح أن «الاتصالات والمساعي لا تزال قائمة للجم التصعيد، وتجنّب تداعياته القاسية، والوصول إلى حل دبلوماسي، وناسف أن يتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، لانعكاسه تهدئة على جبهة لبنان».

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، قد حذّر مساء الخميس، من أن هناك خشية «من مخاطر التصعيد الذي قد يؤدي إلى تمدد رقعة النزاع وبما قد يعود بنا إلى النقطة التي كنا عندها من قبل». وفي تفسيره لهذا التطور، قال إن «حزب الله يواصل ضرباته عبر الحدود وفي هذه الحال لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها». والملاحَظ أن التصعيد غير المسبوق على الحدود مع لبنان تزامن مع طرح الرئيس الأميركي جو بايدن لمشروع «خريطة طريق» لإنهاء الحرب في غزة، التي أثارت جدلاً حول تفسيرها بين الإدارة والحكومة الإسرائيلية. وإشارة الخارجية الأميركية في سياق الحديث عن الحدود الشمالية، إلى «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». سبق أن جرى استحضارها قبل أو بعد عمليات الاقتحام الكبيرة التي قامت بها القوات الإسرائيلية في غزة، والتي كان آخرها الدخول إلى مدينة رفح. الإدارة اشترطت عدم اجتياح المدينة إلا بعد تقديم خطة مقبولة وكفيلة بتأمين حماية المدنيين. وللالتفاف على هذا المطلب أرغمت القوات الإسرائيلية حوالي مليون من سكان رفح على النزوح القسري قبل الدخول إلى وسط المدينة. وكان أن تجاهلت واشنطن هذا الالتفاف.

أما رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، فرحّب أمس، بـ«البيان الصادر عن قادة فرنسا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا»، مساء الخميس، والذي شدّد على «ضرورة الحفاظ على الاستقرار في لبنان، وفقاً للقرار الأممي 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)».

واعتبر ميقاتي في بيان «أن الأولوية لدينا هي التواصل مع أصدقاء لبنان في العالم ودول القرار للجم التصعيد ووقف العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني». واكتفى مصدر مقرّب من ميقاتي بالقول لـ«العربي الجديد»: «كل الدول التي نتواصل معها لا تريد حرباً واسعة في لبنان، وتقوم بمساع للتهدئة، ووقف إطلاق النار، لكنها في المقابل، لم تقدّم بعد ضمانات جدية أن إسرائيل لن تشنّ حرباً على لبنان».

> استخدم حزب الله صواريخ دفاع جوي ضد الطائرات الإسرائيلية
>
> دبلوماسي أميركي: الحرب الواسعة سيكون لها انعكاسات كبيرة

عواقب مدمّرة

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، مساء الخميس، إلى وقف الهجمات المتبادلة على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، معربا عن قلقه من خطر نشوب «صراع أوسع نطاقا تكون له عواقب مدمّرة على المنطقة»، حسبما نقل عنه المتحدث باسمه ستيفان دوغاريك.

تقرير

وصلت الاطماع الإسرائيلية إلى أخطر مراحلها منذ احتلال القدس قبل 57 سنة، وترجمت بالعمل على تغيير المشهد في المدينة، باستهداف جميع القطاعات وتصاعد اقتحامات المسجد الأقصى

57 عاماً على احتلال القدس

الأطماع والتغييرات الإسرائيلية في المدينة بأخطر مراحلها

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

مع مرور 57 عاماً على احتلال القدس يجمع خبراء فلسطينيون على أن الاحتلال الإسرائيلي تمكن طيلة هذه السنوات من إحداث تغييرات جذرية في المشهد اليومي على مختلف القطاعات في مدينة القدس. وباتي تغيير المشهد، عبر فرض الاحتلال الإسرائيلي واقعاً جديداً، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، أو من خلال تفعيل وتجديد احتلال القدس بالقوة العسكرية والبوليسية، كما يحدث كل يوم في المسجد الأقصى ومن عمليات إحلال القطاع التجاري وتهويده. ويتجلى التمظهر العسكري والاستيطاني المدعوم حكومياً بأبرز صوره في مسيرة الأعلام الاستيطانية السنوية، والتي شهدت هذا العام مشاركة رفيعة من قبل وزراء في الحكومة وأعضاء كنيست والمؤسسات الدينية والاستيطانية المتطرفة. ويقول مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري، لـ«العربي الجديد»، إن «هذه المسيرة الاستيطانية غيّرت المشهد تماماً في القدس، وهو ما لم يألفه المقدسيون منذ احتلال القدس عام 1967 ارتباطاً بما يجري من حرب في (قطاع) غزة، وما سبقها من أحداث منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول (الماضي)، وهيمنة اليمين القومي المتطرف على مفاصل الحياة السياسية والعسكرية في دولة الاحتلال، حيث كانت القدس في قلب التوجهات اليمينية المتطرفة التي مارست منذ السابع من أكتوبر سياسة القمع العنصري واستهداف ما تبقى من مظاهر لسيادة القدس».

ويرى الخبير المختص في شؤون الاستيطان والقدس خليل تفكجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ما يحدث الآن، بعد 57 عاماً من احتلال القدس هو أن الجانب الإسرائيلي اتخذ قراره باتجاه حسم قضية القدس الشرقية، أي أن هذه القدس لم ولن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، وهو ما يحدث الآن من إقامة شبكة السكك الحديدية والأنفاق، وتنفيذ عملية الدمج، وإقامة المناطق الصناعية داخل مدينة القدس بدءاً من الطور إلى العيساوية وصور باهر ووادي الجوز. ويشير أيضاً إلى إقامة الاحتلال ما يطلق عليه المناطق والمؤسسات السيادية، مثل مقرات الشرطة ووزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني ومبنى وزارة العدل في شارع صلاح الدين، بالإضافة إلى إقامة مقر لوزارة الشؤون الاجتماعية في وادي الجوز. ويقول تفكجي: «نلحظ أن الجانب الإسرائيلي بدأ يتدخل في القضايا الوطنية ليقول للفلسطينيين إن السيادة في القدس لنا، وإذا أردتم تنظيم أية فعالية فيجب أن يكون بإذننا، بالإضافة إلى فرض سيطرته الكاملة على منطقة المسجد الأقصى والتدخل في موضوع الوصاية الهاشمية، حيث يسمح لمن يشاء ويمنع من يشاء من الدخول للأقصى بحجج مختلفة». ويقول: «هناك أيضاً ما نلاحظه في سلوان من شق وافتتاح الأنفاق وإقامة البؤر الاستيطانية ومحاربة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومحاولة إخراجها من القدس». ويشير إلى أنه إذا نظرنا إلى المشهد بعد 57 سنة من احتلال القدس فإن إسرائيل استغلت العملية السياسية للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية في القدس الموحدة وإقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي.

ويقول المختص في شؤون القدس والمسجد الأقصى جمال عمرو، لـ«العربي الجديد»: «اليوم المشهد بات واضحاً جداً على الفلسطينيين والمقدسات، حيث يبدو أن الحرب الدينية على الإسلام والمسلمين في أوجها، وأن الاحتلال يحكمه نظام متطرف، وقد أدى هذا الأمر إلى انكشاف وجه الاحتلال على حقيقته وظهر أمام العالم بأنه نظام فصل عنصري وفاشي». ويضيف: «بعد النكسة كان هناك محاولات من الرسميين الإسرائيليين لاقتحام الأقصى، وكانوا ينتظرون رداً من دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، لكن هذه المسألة لم تعد موجودة اليوم». ويؤكد أن «الاطماع الإسرائيلية وصلت إلى مستويات أخطر حيث الصلوات العلنية، واعتداءات أثمة، وبات هناك سجود ملحمي، واستدارة حول قبة الصخرة من جميع الجهات، واقتحامات رسمية، وجمعيات لما يسمى صنم (جبل) الهيكل، وكل هذا يحصل والعالم يتفرج، بينما خذل العالم العربي والإسلامي الأقصى». ويشير إلى أن الاحتلال لديه منظمات تتلقى تمويلاً هائلاً وتحظى بتأييد حكومي رسمي ممثلا بالوزير المتطرف إيتمار بن غفير ولديها تأييد من الشرطة وأجهزة الحكومة المختلفة، ودافعية كبيرة، هذا الاحتلال يسعر حرباً دينية في المنطقة. ولم يكن القطاع السياحي بمعزل عن التغيير الكبير الذي طرأ على المشهد العام لمدينة القدس، حيث أصيب القطاع الفندقي بانتكاسة كبيرة، كما يقول رئيس جمعية السياحة الوافدة في الأراضي المقدسة توني خشرم، مشيراً إلى أنه حتى يونيو/حزيران 1967 كان عدد غرف الفنادق في القدس 2500، أما اليوم فلا يتعدى 1000 غرفة، وذلك لعدة أسباب أهمها الضرائب.

ويشير خشرم، لـ«العربي الجديد»، إلى أن «جميع مزودي الخدمات السياحية في القدس العربية من مكاتب السياحة والمطاعم والحافلات السياحية والأدلاء والمرشدين السياحيين ومحلات التحف الشرقية زاد عددهم بالزيادة الطبيعية لسكان القدس العربية». أما «ورش» التحف الشرقية والصباغة والجلود والخزف وخشب الزيتون، فقد تناقصت بشكل كبير جداً، أي من نحو 37 «ورشة» عند احتلال القدس إلى سبع حالياً. هذه المعطيات التي عرضها خشرم، يؤكد عليها أيضاً أمين سر الغرفة التجارية الصناعية العربية في القدس، حجازي الرشق. ويقول الرشق، لـ«العربي الجديد»، إن «تضييق الخناق على القطاع الاقتصادي في القدس يتم عبر اختلاق قوانين تهدف إلى ضرب الاقتصاد وشل الحركة التجارية، وتضييق الخناق على وصول المشترين إلى محلات القدس عامة والبلدة القديمة بشكل خاص لتوجيههم إلى الأسواق والمجمعات التجارية التي تحيط بالمدينة بدءاً من قلنديا إلى الخان الأحمر وصولاً إلى بيت فجار، وذلك بالتزامن مع تواصل العمل لأسرلة المدينة عبر تغيير هويتها العربية ومعالمها التاريخية». ويشير حجازي إلى أنه منذ احتلال القدس وحتى العام 2020 أغلق 312 محلاً، وقد ارتفع العدد إلى 352 بسبب جائحة كورونا وحرب غزة.

> خليك تفكجي: الاحتلال بدأ يتدخل بشكل مباشر في قضية التعليم
>
> حجازي الرشق: الاحتلال يختلق قوانين للتضييق على الاقتصاد

وأدت النكبات السياسية منذ احتلال القدس إلى تزايد المخاطر التي تهدد مستقبل المدينة ووجود المقدسيين فيها. ويقول طلال أبو عفيفة أستاذ القانون وأحد قيادي حركة فتح، لـ«العربي الجديد»، إنه «بعد 57 سنة من احتلال القدس شهد شعبنا نكسات ونكبات جديدة، آخرها ما جرى ويجري في قطاع غزة من مجازر تحت سمع وبصر المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الداعم الأول لإسرائيل عسكرياً وسياسياً، في وقت تعلو فيه أصوات بعض دول الأوروبية نحو الاعتراف بحق شعبنا بدولة مستقلة». لكن المهم، وفق أبو عفيفة، اعتراف مجلس الأمن بحق الفلسطينيين بدولة مستقلة كباقي دول العالم وإجبار إسرائيل على إقامة هذه الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتبر أن إحالة قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل تهرب من اعتراف الولايات المتحدة بهذه الدولة، كونها تعلم أنه يستحيل أن تعترف إسرائيل، التي تعاظم اليمين المتطرف فيها، بإقامة دولة فلسطينية إلى جانبها.

مستوطنون يعتدون على صحافي أمام المسجد الأقصى، الإربعاء الماضي (Getty)

شرق غرب

حزب «التجمع» يعقد مؤتمره الثامن

افتتح حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل الفلسطيني، أمس الجمعة، أعمال اليوم الأول من مؤتمره الثامن، تحت عنوان «القضية قضيتنا»، والذي يستمر اليوم السبت أيضاً. وقال رئيس التجمع سامي أبو شحادة إن «المؤتمر يأتي وسط حرب إبادة جماعية بحق أهلنا في غزة، حيث تعتبر هذه الحرب واحدة من الحروب الأبشع والأقسى تاريخياً»، داعياً إلى وقف الحرب. وأعلن الحزب، في بيان، أن «قيادات التجمع من الجيل المؤسس قررت التنحي عن المناصب الحزبية، وسحب ترشيحهم في هذا المؤتمر لفتح المجال أمام الجيل الجديد والقيادات الشابة». وهذه القيادات، وفق البيان، تشمل «واصل طه، وجمال زحالقة، ومحمود محارب، وحنين زعبي، وجمعة زيارقة، وعوض عبد الفتاح، وباسل غطاس، ومصطفى طه، ومحاسن قيس».
(العربي الجديد)

زيلينسكي يدعو لسلام عادل في أوكرانيا

دعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس الجمعة، الغرب إلى بذل مزيد من الجهد لتحقيق سلام عادل في ظلّ الغزو الروسي لأوكرانيا. وأعرب زيلينسكي في كلمة أمام الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) عن أمله في أن يؤدي مؤتمر سويسرا من أجل سلام أوكراني، في 15 و16 يونيو/حزيران الحالي، إلى تسريع التوصل إلى نهاية عادلة للصراع. والتقى زيلينسكي نظيره الأميركي جو بايدن في باريس، الذي أعلن عن مساعدة بقيمة 225 مليون دولار لأوكرانيا.
(فرانس برس)

الإمارات تبرئ جندياً بريطانياً سابقاً من تهمة التجسس

أعلنت السلطات الإماراتية، أمس الجمعة، تبرئة جندي بريطاني سابق، كان قد اعتقل في دبي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي لاشتباه في قيامه بأعمال تخابر. وقالت السلطات في دبي، في بيان، إن ماثيو كروتشر كان «اعتقل بعد ولوجه إلى منشأة عامة مستخدماً أدوات تقنية غير قانونية»، مشيرة إلى أنه تم ردّ الدعوى لعدم كفاية الأدلة.
(أسوشييتد برس)

تظاهرات السويداء تتواصل

واصل مئات المحتجين التظاهر وسط ساحة الكرامة في مدينة السويداء جنوب سورية، أمس الجمعة، للمطالبة بإسقاط النظام. وعمد عشرات المحتجين إلى تشجير موقع عند مدخل المدينة الشمالي، بعد معلومات عن نية السلطة إقامة حاجز عسكري عليه.
(العربي الجديد)

العراق: انشقاق داخل حزب الحلبوسي

أبدت قوى سياسية عراقية تفاؤلاً بإمكانية حسم شغور منصب رئيس البرلمان، مؤكدة أن الانشقاق الذي أعلن عنه ليلة أمس الأول في حزب «تقدم»، بزعامة رئيس البرلمان المُقال محمد الحلبوسي (الصورة)، يفتح الباب لحسم الملف، وأن الحزب (الذي كان يمتلك 71 نائباً) لم يعد يمثل أكبر القوى العربية السنية وكان 11 نائباً أعلنوا، في بيان، انشقاقهم عن «تقدم»، وتأسيس كتلة «المبادرة».
(العربي الجديد)

«عرين الأسود» تسخر من عقوبات واشنطن: سنتصر

قالت مجموعة «عرين الأسود» الفلسطينية، التي تنشط في تنفيذ عمليات ضد الاحتلال في الضفة الغربية وخصوصاً في محافظة نابلس، أمس الجمعة، من إعلان وزارة الخارجية الأميركية، أول من أمس فرض عقوبات عليها، مؤكدة مواصلة مقاومة الاحتلال. وأكدت «عرين الأسود»، في بيان أمس، أنها ستنتصر. وأضافت: «تقول بكلمات موجزة لأميركا ومن تحتها وللاحتلال الإسرائيلي ومن عاونهم ومن والاهم، سنُنتصر يا أميركا سنُنتصر والله لو حارب مع دولة الاحتلال ياجوج وماجوج وقوم عاد وفرعون ذي الأوتاد سنُنتصر». وتابعت: «سنُغبّر كما عبروا وستكون المفاجأة أكبر مما ان تتخيلها العقول، أكبر من أن تتخيلها عقلكم أو عقل دولة الاحتلال أو عقل المتآمرين المنبطحين وما ذلك على الله ببعيد». وكان بيان صادر عن الخارجية الأميركية قد أفاد بفرض عقوبات على مجموعة «عرين الأسود» بعدما أعلنت عن «مسؤوليتها» عن «عدة عمليات إطلاق نار من سيارات» في نابلس. ودان البيان «أعمال العنف المرتكبة في الضفة الغربية أيا كان مرتكبوها»، فيما أكدت واشنطن أنها «ستستخدم الأدوات المتاحة لنا لكشف ومحاسبة أولئك الذين يهددون السلام والاستقرار هناك»، بحسب وصف البيان. وفي بيان خصص لإعلان هذا الإجراء، أشار المتحدث باسم الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، الخميس، إلى الهجمات التي تشنّها «عرين الأسود» على الإسرائيليين في الضفة الغربية منذ 2022.

رام الله ـ **العربي الجديد**

وليس متوقعاً أن يكون للعقوبات على «العرين» أي تأثير عملي، سوى تسعير الاحتلال لعدوانه وملاحقاته بحق الشبّان الفلسطينيين في الضفة. وجماعة «عرين الأسود» هي أول هدف فلسطيني للعقوبات بموجب أمر تنفيذي على العنف في الضفة الغربية أصدره الرئيس الأميركي جو بايدن في فبراير/شباط الماضي. واستُخدم الأمر سابقاً لفرض قيود مالية على مستوطنين ضالعين في هجمات على الفلسطينيين. ويجدد الإجراء أي أصول تملكها أي جماعة مستهدفة في كل مكان خاضع للولاية القضائية الأميركية ويحظر على الأميركيين التعامل مع الجماعة، في غضون ذلك، تتواصل اعتداءات المستوطنين في الضفة بوتيرة غير مسبوقة، مع إحراق مستوطنين ظهر أمس، عشرات المركبات ومئات الدونمات من أراضي قرية برقا شرق رام الله وسط الضفة الغربية. وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن مستوطنين أضرموا النار بمئات الدونمات المزروعة بأشجار الزيتون من أراضي برقا تحت مرأى قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما أضرموا النار بمشطب للمركبات ما أدى إلى احتراق عشرات المركبات. كذلك أضرم مستوطنون ظهر أمس، النار بأراض زراعية في قرية بيتين شرق رام الله وسط الضفة. وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» اندلاع مواجهات عقب ذلك بين أهالي بيتين أولئك المستوطنين.

من جانب آخر، شارك عشرات المستوطنين، أمس، بمسيرة استفزازية، نظمت قرب دوار روابي شمال رام الله، رفعوا خلالها أعلام دولة الاحتلال. واقتحم مستوطنون بحماية قوات الاحتلال موقع «كنيس شهوان» الأثري عند مدخل مخيم عين السلطان في أريحا. كما شدّدت قوات الاحتلال أمس، إجراءاتها العسكرية على حاجز تياسير العسكري المقام شرق طوباس شمال شرق الضفة الغربية، ما تسبب بأزمة مركبات خاصة المتوجهين إلى الأغوار. في هذه الأثناء، اعتقلت قوات الاحتلال أمس، شاباً من مدينة جنين، وثلاثة مواطنين من بلدة سلواد شرق رام الله، وشاباً من بيتين، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، فيما اقتحم عدة مدن وبلدات في الضفة. يذكر أن وزارة الصحة الفلسطينية كانت أعلنت أول من أمس، عن استشهاد ثلاثة فلسطينيين، بنيران الاحتلال، وإصابة 13 آخرين، في اقتحام إسرائيلي نُفّذ في مدينة جنين شمال الضفة. من جهته، أعلن جيش الاحتلال أن قواته تبادلت إطلاق النار مع مسلحين أثناء عملية في جنين. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أول من أمس، في ختام تقييم أمني للضفة الغربية، إن دولة الاحتلال تواجه «ضغوطاً دولية معقدة» لكنها مصممة على تغيير الواقع الأمني في المنطقة، مضيفاً أن «إسرائيل تخوض معركة صعبة على جبهات كثيرة، نقاتل في الجنوب، ونقاتل في الشمال، ونقاتل أيضا في غيرها والسامرة»، مستخدما الاسم التوراتي للضفة الغربية.

إلى ذلك، كشف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان أمس أن الاحتلال الإسرائيلي استولى على ما مجموعه 385 دونماً من أراضي المواطنين في الخليل، تحت مسمى «أوامر الاستملاك». ولفت إلى أن أوامر الاستيلاء تهدف إلى إحداث توسعة كبيرة في شارع 60» لتسهيل تنقل المستعمرين. وبين شعبان أن «ما يبدو من الخارج تطويراً للبنية التحتية والطرق بحسب الادعاء الاحتلالي، لا يعدو كونه وسيلة احتلالية لتقسيم الجغرافية الفلسطينية وخنق الوجود الفلسطيني ومنع التواصل بين القرى والبلدات في كل أماكن الوجود الفلسطيني».

مشتحون فلسطينيون خلال تشييع في جنين، أمس (فرانس برس)

غارات أميركية ـ بريطانية على مواقع للحوثيين

> أعلن الحوثيون أمس عن تعرض عدة مواقع لغارات أميركية ـ بريطانية، فيما وجهت لهم اتهامات باعتقال موظفين أمميين وعمال إغاثة

أعلنت قناة المسيرة، التابعة للحوثيين، أمس الجمعة، أن أربع غارات أميركية ـ بريطانية استهدفت مطار الحديدة، غربي اليمن، فيما طاولت غارة أخرى مرسى الجاز في ميناء الصليف في محافظة الحديدة مستهدفة زوارق الصيادين، إلى جانب أربع غارات طاولت معسكر الصيانة شمالي العاصمة صنعاء.

من جهتها، أفادت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، أمس الجمعة، بأنها نجحت في «تدمير ثماني طائرات من دون طيار تابعة للحوثيين فوق البحر الأحمر تم إطلاقها من المناطق التي يسيطرون عليها في اليمن». وأضافت في بيان عبر منصة إكس (تويتر سابقاً)، أنها «دمّرت زورقَين مُسيّرين للحوثيين في البحر الأحمر»، مشيرة إلى أن «الحوثيين أطلقوا صاروخاً بالستياً مضاداً للسفن من منطقة يسيطرون عليها في اليمن باتجاه البحر الأحمر، ولم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات أو أضرار في السفن الأميركية أو سفن التحالف أو السفن التجارية».

في موازاة ذلك، نظّم الحوثيون، أمس في ميدان السبعين، مسيرة تحت شعار «مع غزة... تطوير القدرات وتصعيد العمليات»، دعماً للفلسطينيين في القطاع، وتنديداً بالحرب الإسرائيلية عليه. ونظّمت مسيرة مماثلة في صعدة. وجاءت المسيرتان بعد يوم من إعلان زعيم الحوثيين، عبد الملك الحوثي، عن عمليات مشتركة مع «المقاومة الإسلامية في العراق»، اعتبر أنها «ستقدم نموذجاً عن التعاون بين أبناء الإسلام في إطار الجهاد في سبيل الله، وأنها ستكون لها تأثيرها الكبير على الأعداء في إطار المرحلة الرابعة من التصعيد». وتطرّق إلى «تدشين منظومة صاروخية»، حملت اسم «فلسطين»، مشيراً إلى أنه «تم تصنيعها بمراعاة متطلبات المرحلة الرابعة (من التصعيد) على المستوى التقني وعلى مستوى المدى».

في سياق آخر، أعلنت السلطات اليمنية، أمس الجمعة، أن الحوثيين اعتقلوا 15 موظفاً على الأقل من العاملين في وكالات الأمم المتحدة. وقال ثلاثة مسؤولين في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً لوكالة رويترز، إن قوات الأمن التابعة للحوثيين اعتقلت ما لا يقل عن 15 موظفاً يمنياً يعملون في منظمات دولية من بينها الأمم المتحدة. وأوضح المسؤولون أن أفراداً من المخابرات التابعة لجماعة الحوثي، اعتقلوا تسعة موظفين في الأمم المتحدة، وثلاثة موظفين في المعهد الديمقراطي الوطني للمول من الولايات المتحدة، وثلاثة موظفين في جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان، وذلك خلال سلسلة من المداهمات أول من أمس الخميس. ودهم أفراد المخابرات التابعون لجماعة الحوثيين منازل ومكاتب هؤلاء الأشخاص وصادروا هواتف وأجهزة كمبيوتر. وقال المسؤولون بالحكومة المعترف بها دولياً، إن موظفي الأمم المتحدة المحتجزين يعملون في مكتب حقوق الإنسان ومكتب الشؤون الإنسانية. ولم يرد مكتب الأمم المتحدة ولا المعهد الديمقراطي الوطني على طلب وكالة رويترز لتأكيد الأمر أو التعليق عليه حتى الآن، كما لم يصدر تعليق عن المتحدث باسم الحوثيين. وفي السياق، أصدرت منظمة ميون لحقوق الإنسان (يمنية)، بياناً، أمس الجمعة، ذكرت فيه أن «مصادرنا أوضحت أن جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي نفذ عملية مداهمة متزامنة في صنعاء والحديدة وصعدة وعمران، استهدفت موظفين يمنيين يعملون لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية». وأضافت المنظمة في البيان الذي نشرته على موقعها الإلكتروني أن «المصادر أكدت أن عدد من اختطفتهم الحملات بلغ 18 موظفاً وعاملاً في منظمات وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية، عدد منهم تمت مداهمة منازلهم والتحقيق معهم داخلها ومصادرة جوالاتهم وحواسيبهم قبل اقتيادهم على متن مركبات عسكرية إلى جهة مجهولة».

وأضاف البيان أن «المنظمة حصلت على قائمة بالمنظمات الأممية والدولية التي ينتمي إليها المختطفون، وذلك على النحو التالي: موظف واحد لدى اليونيسف، وستة من موظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وموظف واحد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموظف واحد لدى برنامج الأغذية العالمي، وموظف واحد لدى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وموظف لدى منظمة اتقاذ الأطفال، وثلاثة من موظفي الاستجابة للإغاثة والتنمية (RRD) وهي مؤسسة مجتمع مدني يمنية، وموظفان لدى منظمة أوكسفام، وموظف لدى منظمة كير الأميركية، وموظفة لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية مؤسسة يمنية حكومية». ودعت إلى الإفراج عنهم «وعن زملائهم الذين لا يزالون في معتقلات الجماعة المسلحة في صنعاء منذ نحو 30 شهراً». ويحتجز الحوثيون نحو 20 موظفاً يمنياً لدى السفارة الأميركية في صنعاء منذ ثلاث سنوات.

> قالت القيادة المركزية الأميركية إنها دمّرت ثماني مسيرات للحوثيين

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، رويترز)

قضية

يشي سباق انتخابات الرئاسة في الجزائر هذا العام بزخم ترشيحات من دون حماسة سياسية كبيرة، مع ترجيحات مبكرة بفوز الرئيس عبد المجيد تبون بولاية ثانية، فيما سيكون السباق الذي قد يشهد ارتفاعاً في نسبة التصويت، استفتاء على سياسات تبون، ويفتح منبراً لعودة الخطاب الناقد لسياسات السلطة. وما يميّز السباق عامة هذا العام، هو تراجع أحزاب معارضة عن مبدأ عدم المشاركة ترشيحاً للرئاسة، وتبني معظم القوى، حتى المعارضة منها، الخطابَ المحذر من التهديدات في ظرف إقليمي متوتر

الانتخابات الرئاسية الجزائرية

3 أشهر من المنافسة المحسومة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يبدأ سباق الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر رسمياً عندما يعلن الرئيس عبد المجيد تبون اليوم السبت عن استدعاء الهيئة الناخبة لاستحقاق الانتخابات الرئاسية المقررة في السابع من سبتمبر/ أيلول المقبل، فيما يبدأ غداً الأحد إعلان نوايا الترشح وسحب الاستمارات. خمسة مرشحين أعلنوا حتى الآن ترشحهم للمنافسة في سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية بوجه الرئيس تبون، المرشح للظفر بولاية رئاسية ثانية، ما يفقد هذه الانتخابات حيويتها التنافسية والشعبية، على الرغم من مؤشرات تفيد بأنها ستحقق نسبة مشاركة أكبر من سابقتها التي جرت في عام 2019. وبداية من يوم غد الأحد، تفتح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الباب أمام المرشحين في سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية لإيداع نوايا الترشح وسحب استمارات التواقيع التي ستكون أول حاجز يتعين على المرشحين اجتيازه. وسيكون على كل مرشح للرئاسة جمع 50 ألف توقيع من الناخبين، يتعين أن تكون موزعة على 29 ولاية كحد أدنى من مجموع 58 ولاية في البلاد، وبحد أدنى لا يقل عن 1200 توقيع من كل ولاية، فيما يمكن للمرشحين تقديم 500 توقيع فقط من المنتخبين الأعضاء في البرلمان والمجالس المحلية والولائية، وهو أمر يبدو سهلاً، خصوصاً بالنسبة للمرشحين من قادة الأحزاب التي تملك عدداً كبيراً من المنتخبين. ووفقاً للآجال القانونية التي يحددها قانون الانتخابات الساري المفعول، فإن آخر أجل لإيداع ملفات المرشحين سيكون 17 يوليو/ تموز المقبل، على أن تبدأ الحملة الانتخابية لمدة 23 يوماً من 14 أغسطس/ آب حتى الثالث من سبتمبر المقبل. وتعد الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر أول انتخابات رئاسية تتم في البلاد وفقاً للدستور الجديد الذي أعد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، ووفقاً لقانون الانتخابات الجديد الذي تم إصداره في مارس/ آذار 2021، والذي يتضمن تكريس الهيئة المستقلة للانتخابات، وينظم صلاحياتها، ويحدد شروط الترشح في سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية وتفاصيل جمع التواقيع وتنظيم الحملة الانتخابية لصالح المرشحين. ويعزّز القانون التدابير التي تسمح بمراقبة الانتخابات ويتيح لكل مرشّح حق التمثيل في كل مكتب اقتراع وحق الحصول الفوري لمحاضر الفرز الآنية دون تأخير، فتح أي تلاعب بالنتائج. وتعهد رئيس الهيئة محمد شرفي في تصريحات صحافية أطلقها الأسبوع الماضي، أن يكون سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية عام 2024 الأكثر نزاهة في تاريخ الاستحقاقات الجزائرية. وفي انتظار إعلان الرئيس عبد المجيد تبون ترشحه لولاية رئاسية ثانية، تبرز خمسة أسماء أعلنت عن ترشحها حتى الآن، وهم: رئيس حركة مجتمع السلم، أكبر الأحزاب الإسلامية والمعارضة، عبد العالي حساني، حيث تقدم الحركة مرشحاً عنها للمرة الأولى منذ انتخابات 1995. ويدعم حساني تحالف من القوى الإسلامية. كما أعلنت عن ترشحها الأمينة العامة لحزب العمال (يساري) لويزة حنون، التي تخوض السباق الرئاسي للمرة الرابعة بعد مشاركتها في رئاسيات 2004 و2009 و2014، إلى جانب رئيس حزب التحالف الجمهوري ومساعد وزير الخارجية بلقاسم ساحلي (تقدمي) الذي أعلن ترشحه مدعوماً بتحالف يضمّ سبعة أحزاب فتية، على أمل أن ينجح في جمع التواقيع المطلوبة، بعدما كان قد أخفق في ذلك في انتخابات عام 2019. وبالإضافة إلى الشخصيات الثلاث السابقة، التي أعلنت أنها ستخوض سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية هذا العام، فإن ما يميز لائحة المرشحين، وهي الثانية التي تتم بعد الحراك الشعبي الذي اندلع في عام 2019، هو إعلان جبهة القوى الاشتراكية، أقدم أحزاب المعارضة الجزائرية (أنشئ عام 1963)، عن تقديم مرشح عنها، حيث صوّت المؤتمر العام للجبهة يوم السبت الماضي، على ترشيح السكرتير الأول للحزب يوسف أوشيش كمرشح للرئاسة، قبل أن يعلن رسمياً أمس عن الترشيح، وهو تحول جذري في مواقف الحزب، والمرة الأولى التي ينتقل فيها من موقف مقاطعة الانتخابات إلى المشاركة فيها. ويبرّر الحزب ذلك بتضحية من أجل الوطن والديمقراطية وللمساهمة في تقديم بديل ديمقراطي وصدّ التهديدات الموجهة ضد البلاد. كما كان لافتاً أن أبرز الشخصيات السياسية التي كانت لها مواقف راديكالية ضد المسار الانتخابي منذ عام 2019، وهي زبيدة عسول، رئيسة حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي، كانت أول من أعلنت ترشحها، مع احتمال ضئيل من تمكنها من جمع لائحة التواقيع المطلوبة، خصوصاً مع نجاح السلطة في تطويع وضبط منطقة القبائل (ذات الغالبية من الأمازيغ). لكن سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبل، يبقى برأي المحلل السياسي والأستاذ في جامعة المدية قرب العاصمة الجزائرية، حكيم بوغرارة، «يفتقد بشدة إلى التنافسية التي تغيب على صعيد السباق نحو الرئاسة بخلاف انتخابات عام 2019، لأنه من الواضح أن الرئيس عبد المجيد تبون سيفوز به بحكم حجم الحزام السياسي الواسع المؤيد له». واعتبر بوغرارة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن ممثلة، الإسلامي والوطني والديمقراطي واليساري، برأي الكثير من المراقبين للانتخابات الرئاسية المقبلة، ظروفاً مختلفة وأكثر إيجابية، مقارنة بالاستحقاق الرئاسي الأخير عام 2019. وبرأي هؤلاء، تبدو المؤشرات في صالح حضور أكبر للناخبين وتحقيق نسبة مشاركة أكبر من سابقتها التي جرت في ظروف توتر وتظاهرات الحراك الرافضة للانتخابات، خصوصاً مع نجاح السلطة في تطويع وضبط منطقة القبائل (ذات الغالبية من الأمازيغ)، وبرأي هؤلاء، تبدو المؤشرات في صالح حضور أكبر للناخبين وتحقيق نسبة مشاركة أكبر من سابقتها التي جرت في ظروف توتر وتظاهرات الحراك الرافضة للانتخابات، خصوصاً مع نجاح السلطة في تطويع وضبط منطقة القبائل (ذات الغالبية من الأمازيغ). لكن سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبل، يبقى برأي المحلل السياسي والأستاذ في جامعة المدية قرب العاصمة الجزائرية، حكيم بوغرارة، «يفتقد بشدة إلى التنافسية التي تغيب على صعيد السباق نحو الرئاسة بخلاف انتخابات عام 2019، لأنه من الواضح أن الرئيس عبد المجيد تبون سيفوز به بحكم حجم الحزام السياسي الواسع المؤيد له». واعتبر بوغرارة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن

من عملية التصويت في انتخابات الرئاسة الجزائرية، 12 ديسمبر 2019 (فرانس برس)

اسرع تغيير دبلوماسي

انهى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، اول من امس الخميس، مهام سفير الجزائر في القاهرة حسن رابحي، الذي كان تسلّم مهامه قبل اقل من اسبوع، وبعد يوم واحد من تسليمه اوراق اعتماده الى الحكومة المصرية، من دون اتضاح دوافع هذا القرار. وقالت مصادر دبلوماسية لـ«العربي الجديد»، ان انهاء مهام رابحي يعدّ اسرع تعيين وتغيير في السلك الدبلوماسي بالجزائر، علما ان سفارة الجزائر في مصر تكون قد شهدت مع رابحي تداول خمسة سفراء منذ 2019.

جمال بعلول: الانتخابات مؤشّر على مدى الرضا عن سياسات تبون

حكيم بوغرارة: احزاب تشارك تحضيراً لانتخابات النيابة

والمحلية المقبلة، خصوصاً مع الحديث عن إمكانية أن يتم تبكير هذه الانتخابات»، إضافة إلى ما يصفه «بوجود خطاب سياسي طاغ يتعلق بأن المشاركة في الانتخابات هي إسهام لدفع الضغوط التي تواجهها البلاد في سياق إقليمي متوتر»، يُحيل المعنى السياسي الأخير إلى السياق الذي يجرى فيه سباق الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبلة، وهو سياق إقليمي قلق ساعد السلطة على مضاعفة خطاب سياسي يُركز بشكل كبير على جملة تهديدات وتحديات تواجه البلاد، وإعطاء الانطباع بوجود استهداف مباشر لها من أكثر من طرف، نتيجة مواقفها، وخصوصاً المتعلقة بتطورات فلسطين. وهو خطاب بدا مكرساً أيضاً في قناعات فردية وجماعية ومتبنى في خطاب الأحزاب والقوى السياسية، بما فيها المعارضة التي كانت ترفض في السابق منطق المؤامرة الذي كانت تستند إليه السلطة.

لكن الناشط السياسي جمال بعلول رأى، على خلاف ذلك، أن أول مجسّ يمكن من خلاله قياس مستوى التجاوب الشعبي مع سباق الانتخابات الرئاسية، سيكون من خلال مدى تجاوب الناخبين مع عملية جمع التواقيع لصالح المرشحين. وقال بعلول، لـ«العربي الجديد»، إن «هذه الانتخابات ستكون مؤشراً مهماً على مدى الرضا الشعبي عن السياسات التي ينتهجها تبون منذ عام 2020». لكنها برأيه أيضاً «قد تتيح فرصة ظرفية بانفتاح سياسي وإعلامي لكون السلطة مضطرة إجرائياً وسياسياً لفتح المجال للمرشحين والأحزاب الداعمة لهم للتعبير عن مواقفهم وتصوراتهم السياسية لمعالجة المشكلات القائمة، وفرصة لعودة الخطاب الناقد لسياسات السلطة، خصوصاً من قبل مرشحي التيار الديمقراطي واليساري الأكثر تعرّضاً لسياسات السلطة».

استقالة قاضيين من اعلى محكمة في هونغ كونغ

أعلن القاضيان البريطانيان لورانس كوليـنز وجـونـاثـان سامبشن استقالتهما، أمس الجمعة، من محكمة الاستئناف النهائية في هونغ كونغ. واستقالة القاضيين هي الأولى منذ تثبيت هونغ كونغ قانون الأمن القومي الجديد في مارس/آذار الماضي، بالإضافة إلى قانون أمني آخر فرضته بكين عام 2020 لقمع المعارضة في المستعمرة البريطانية السابقة.

(فرانس برس)

مساع لتشكيل حكومة وحدة في جنوب أفريقيا

أعلن رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا (الصورة)، ليل الخميس الجمعة، أن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي يتزعمه، سيسعى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتحالف مع مجموعة واسعة من أحزاب المعارضة. وردّ حزب إنكاتا للحرية المعارض بالتأكيد في بيان أمس الجمعة أن الحزب لا يعارض تشكيل حكومة وحدة وطنية لكن هناك بعض التفاصيل التي ستتضح في الأيام المقبلة. ويبلغ عدد نواب البرلمان 400 عضو، ويحتاج تشكيل الحكومة إلى 201 صوت لضمان الغالبية. وكان حزب المؤتمر قد خسر الغالبية في الانتخابات، بعد حصوله على 159 مقعداً، فيما نال 230 مقعداً في انتخابات 2019.

(فرانس برس، رويترز)

مناورات لبكين في بحر الصين الجنوبي

أعلن التلفزيون الصيني الرسمي، أمس الجمعة، أن القوات البحرية الصينية أجرت مناورات عسكرية في بحر الصين الجنوبي مطلع الأسبوع الحالي. وأجريت التدريبات في وقت كانت فيه القوات البحرية الفيليبينية تقوم بتحركات في المواقع المتنازع عليها في المنطقة. من جهته، أعرب وزير الدفاع السويدي، بال جونسون، من مانيلا، أمس، عن قلقه بشأن مناورات بكين ضد السفن الفيليبينية في بحر الصين الجنوبي، مشيراً إلى هذه الإجراءات تهدد الأمن وتقوّض الاستقرار وتؤكد الحاجة إلى الاستثمار «من أجل أمننا وحريتنا».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

سوناك يعتذر عن مغادرته احتفالات يوم الإنزال

اعتذر رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك (الصورة)، أمس الجمعة، عن مغادرة احتفالات يوم الإنزال في فرنسا في وقت مبكر، من أجل العودة إلى بلاده لإجراء مقابلة تلفزيونية بشأن حملته الانتخابية. وقال سوناك إن القرار كان خطأ. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية البريطانية في الرابع من يوليو/تموز المقبل.

(أسوشييتد برس)

الانتخابات الأوروبية تتواصل

أظهرت استطلاعات الرأي الخاصة بالانتخابات الأوروبية التي أجريت في هولندا، ونُشرت أمس الجمعة، حصول تحالف العمال واليسار الأخضر على 8 مقاعد من أصل 31 مخصصة لهولندا، فيما كسب حزب الحرية اليميني المتطرف، 7 مقاعد. وفي سياق متصل، أدلى الناخبون في أيرلندا وجمهورية التشيك بأصواتهم في الانتخابات الأوروبية أمس. ولدبلن 14 مقعداً، أما براغ فـ21 مقعداً.

(الأناضول، فرانس برس)

إضاءة

شهادات الدكتوراه للسياسيين العراقيين... شغف بالألقاب

يرى مراقبون أن ظاهرة شهادات الدكتوراه للسياسيين العراقيين الممنوحة لهم من الخارج، تشكل أحد أبواب الوجاهة والامتيازات التي ينشدها هؤلاء

بغداد ـ **محمد الباسم**

واصل ساسة العراق والمسؤولون في الأحزاب النافذة في البلاد، التسابق للحصول على الألقاب العلمية وتحديداً «الدكتوراه»، باعتبارها إضافة للوجاهة الاجتماعية والسياسية وفق اعتقادهم. ولأن الحصول على الشهادات العليا في العراق صعب وبحاجة إلى إجراءات روتينية ومؤهلات علمية وتفوّق في معدل الدرجات مع تنافس حاد بين الطلبة، وجد هؤلاء الساسة سهولة في الحصول على لقب الدكتوراه في جامعات لبنان وإيران وروسيا وقبرص والهند. علماً أن شهادات الدكتوراه للسياسيين العراقيين أفقدت، وفق مراقبين، الشهادات العليا قيمتها. وزادت نسبة هؤلاء الساسة خلال السنوات الأخيرة، جراء سهولة الحصول على الشهادات العليا من دول الجوار، خصوصاً من إيران ولبنان، رغم أن العراق كان قد ألغى الاعتراف بعد من جامعات تلك الدول، لكن يبدو أن بعض الساسة غير مهتمين بالاعتراف بقدر اهتمامهم بالحصول على لقب الدكتوراه، في موازاة ذلك أوصل التنافس بين جامعات وبعضهم أخفاها جراء احتمال تعرّضهم لهجمة إعلامية». وقررت السلطات العراقية، وفي عام 2021، إلغاء الاعتراف بشلاث جامعات لبنانية بسبب عدم التزامها بمعايير الرصانة العلمية، إلى جانب 27 جامعة إيرانية من قائمة الجامعات التي كان معترف بشهاداتها، متّخذة سلسلة من القرارات الصارمة في نظام التقييم الخاص بها حول الجامعات. وتواصلت «العربي الجديد»، مع عدد من طلبة الدراسات العليا في جامعات إيرانية ولبنانية، وقالوا إن «هناك عدداً من المديرين العامين والسادة العراقيين تقدموا للدراسة، لكنهم في الحقيقة غير موجودين، وأحياناً قدموا إلى الجامعات لغرض استكمال إجراءات معينة وبسيطة، ثم غادروا»، فيما أدعوا أن دراستهم «عن بعد». وأوضح أحد الطلبة، وهو في جامعة لبنانية، أن الهدف من نيل شهادات الدكتوراه للسياسيين العراقيين هو «الحصول على المناصب والوجاهة أو الترقية الوظيفية من خلال الشهادات العليا». من جهته شدّد رئيس مركز عشتار العراقي المعني بدراسات الديمقراطية، محمد علوية، على أن «كثيراً من الشخصيات الاجتماعية والسياسية البارزة اتجهت إلى إكمال دراساتها العليا من بعض الجامعات الإقليمية ذات المعايير التعليمية المتدنية والشهادات سهلة الحصول مقابل الأموال، لغرض نيل الألقاب العلمية الذي يكمل الوجاهة والمكانة الاجتماعية على حد اعتقادهم». وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هذه الظاهرة أدت إلى فقدان قيمة الشهادة العليا». أما وليد حاتم، وهو طالب دكتوراه في جامعة بغداد، فقد لفت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الطالب العراقي قضى سنين من المعاناة مع المناهج والحصول على المصادر لأجل كتابة الرسائل والأطروحات، وفي النهاية وجد آخرين قد حصلوا على شهاداتهم والقابهم العلمية بسهولة، ولا سيما أن جامعات في إيران ولبنان صاحبة مكاتب مهمتها كتابة البحوث وتنفيذ احتياجات الطالب مقابل مبالغ مالية». وعن شهادات الدكتوراه للسياسيين العراقيين أوضح أنه «سمعنا عن نواب وزعماء أحزاب ووزراء وحتى قضاة، حصلوا على لقب الدكتوراه بالمال وليس بالتعب». بدوره، تحدّث العميد السابق لكلية الإعلام في جامعة بغداد، هاشم حسن، عن شهادات الدكتوراه للسياسيين العراقيين إذ أشار إلى وجود ما وصفه بـ«شراهة» من قبل «الساسة العراقيين للحصول على الامتيازات». أما بالنسبة للدراسات العليا، فقد أشار حسن، إلى أنها «كانت حصراً للمتميزين، لكنها حالياً أصبحت ضمن الامتيازات السياسية، إذ إن هدف بعض السياسيين شراء الشهادات من الخارج من دون دوام أو امتحان».

طلاب في جامعة الموصل، يناير 2018 (يونس كيليس/ الأناضول)

500 شخصية عراقية حصلت على الدكتوراه خلال أربعة أعوام

تقرير

عقبات أمام مؤتمر القوى السودانية في مصر

مع إعلان مصر عزمها استضافة مؤتمر للقوى السياسية المدنية الشهر الحالي، تبرز تساؤلات حول مدى قدرة المؤتمر على إحداث اختراق في جدار الأزمة في السودان

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد إعلان وزارة الخارجية المصرية، أواخر شهر مايو/ أيار الماضي، عن عزم القاهرة على استضافة مؤتمر سوداني في يونيو/ حزيران الحالي، أكدت مصادر دبلوماسية تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن التحرك المصري الجديد على صعيد الأزمة السودانية جاء بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية، بهدف الوصول إلى بناء سلام شامل ودائم في السودان، عبر حوار سوداني سوداني، فيما رأى متابعون أن عقد مؤتمر القوى السياسية المدنية السودانية في مصر في الثالثين من يونيو الحالي يواجه تحديات وعقبات قد تحول دون نجاحه. وأضافت المصادر الدبلوماسية التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن «الإدارة الأميركية أجرت اتصالات أخيراً مع مصر من أجل الدفع باتجاه عملية سلام دائم في السودان، نظراً لإدراك واشنطن خطورة تدهور الوضع في السودان وانعكاسه على أمن الإقليم بشكل عام». ولفتت المصادر إلى أنه «من جهة مصر، تدرك القاهرة المآلات الخطيرة للحرب في السودان على مصالحها القومية، وعلى رأسها الأمن المائي وتدفق المهاجرين، ولذلك فإن أمن واستقرار السودان يعد ضرورة استراتيجية للأمن القومي المصري».

وكانت وزارة الخارجية المصرية قد أصدرت بياناً في 28 مايو الماضي، أعلنت فيه أن مصر ستستضيف في يونيو الحالي مؤتمراً للقوى المدنية السودانية «في إطار حرصها على بذل كل الجهود الممكنة لمساعدة السودان على تجاوز الأزمة التي يمرّ بها، ومعالجة تداعياتها الخطيرة على الشعب السوداني وأمن واستقرار المنطقة، لا سيما دول الجوار»، بحسب بيان الوزارة.

وبعد ساعات من الإعلان، ردّت الخارجية السودانية ببيان رهنت فيه نجاح المؤتمر بأن يكون هناك «تمثيل حقيقي للغالبية الصامتة من الشعب السوداني ممن سُفكت دماؤهم وانتُهكت أعراضهم ونهبت ممتلكاتهم»، وقالت إن من يمثلهم هي «المقاومة الشعبية». وأضافت الوزارة أن «أساس المشاركة يجب أن يكون على تأكيد الشرعية القائمة في البلاد وصيانة المؤسسات الوطنية القائمة، على رأسها القوات المسلحة»، وطالبت الخارجية السودانية «بتوضيح هوية الشركاء الدوليين» الذين سيحضرون المؤتمر «مع تحديد دورهم»، مع رفض حضور رعاة من وصفتهم بـ«مليشيات الدعم السريع». كما رفضت الخارجية السودانية تمثيل أي منظمة إقليمية أو دولية «سكتت عن إدانة الدعم السريع»، مع رفض مشاركة الاتحاد الأفريقي ومنظمة إيغاد (الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا) أيضاً، «ما لم يسبق ذلك تنفيذ خطوات فعلية لرفع تجميد نشاط السودان في المنظمة القارية»، مع التشديد على حصر دور المنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر «بدور المراقب». وفي السياق، رأت أستاذة العلوم السياسية والخبيرة في الشؤون الأفريقية نجلاء مرعي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الهدف من جمع كل القوى السياسية السودانية في القاهرة، هو التوصل إلى توافق حول سبل بناء السلام الشامل والدائم في السودان». وبرأيها، فإنه «من المنتظر أن يوفر المؤتمر فرصة لجمع القوى السياسية السودانية حول مائدة واحدة للتواصل والتفاهم ووضع نهاية للتشاحن الداخلي ووقف نزيف الدم السوداني». كما لفتت إلى أن «أي عملية مستقبلية، تؤمن مصر بأنها ينبغي أن تشمل كل الأطراف، والظاهر أمامنا حالياً، الممولان العسكريان الخارجيان، ولكن مصر تؤكد أن لا حل للأزمة السودانية إلا بالسودانيين أنفسهم وليس من الخارج».

وأضافت مرعي أن «السودان في الرد على بيان الخارجية المصرية بشأن استضافة مؤتمر سوداني في مصر الشهر الحالي، كان يؤكد على ضرورة أن يتم تفعيل دور السودان في إطار الاتحاد الأفريقي، بعد تعليق العضوية منذ بدء الحرب الداخلية السودانية، ولكن القاهرة كانت حريصة أيضاً على ذلك من خلال دعوة الاتحاد الأفريقي لحضور مؤتمر القوى السياسية المدنية السودانية في مصر تمهيدا للحديث عن فتح المجال أمام مقعد السودان في الاتحاد الأفريقي».

المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير عبد الله الأشعل، أبدى وجهة نظر مختلفة في حديث لـ«العربي الجديد»، إذ اعتبر أن «مصر طرف في النزاع السوداني الداخلي، وهي مشاركة في هذا النزاع على أرض الواقع، وهذا ما ظهر باستهداف قوات حميدتي قوات الجيش المصري والطائرات في داخل المطارات وفي بعض الأماكن العسكرية داخل السودان». ومن الواضح، برأيه، أن «مصر تقف في النزاع مع قائد الجيش السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان، وبالتالي لا يمكن مطلقاً لطرف يتحاز إلى طرف في النزاع أن يكون وسيطاً ناجحاً». وأضاف أن «الحل في القضية السودانية يكمن في استبعاد حميدتي والبرهان (طرفي النزاع) من المشهد».

من جهته، اعتبر أستاذ العلوم السياسية والباحث في مركز الدراسات الأفريقية محمد خليفة صديق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما ساهم في زيادة تعقيدات المشهد السوداني هو كثرة التدخلات الخارجية التي تسعى إلى تطويع ترتيبات مستقبل السودان لخدمة أجندتها المتنافسة والمتناقضة مع المصالح الوطنية، وسط تفاهي العديد من أطراف المعادلة الراهنة، من العسكريين والمدنيين، مع بعض المحاور الأجنبية، وهو ما يكشف غياب الإرادة الوطنية لديهم، وتأثير ذلك في تحديد مستقبل السودان السياسي». وأضاف خليفة أن «فشل كل المبادرات السابقة هو الذي جعل القاهرة تعيد إنعاش رغبتها بأن تكون قريبة من الأزمة عبر الدعوة لعقد مؤتمر القوى السياسية المدنية السودانية في مصر الشهر الحالي، وربما تفكر في التخلي عن حذرها في التعامل السياسي مع السودان، ولذلك ظهرت المبادرة المصرية لحل أزمة الانتقال في السودان».

نجلاء مرعي: انعقاد المؤتمر سيكون تحت مظلة دعم دولي

نازحون سودانيون يوادي حلفا الحدودية مع مصر، سبتمبر 2023 (الشرق الشاذلي/فرانس برس)

من المقرر أن تقترع فرنسا غداً الأحد في الانتخابات الأوروبية التي بدأت الخميس الماضي، وذلك على وقع ترقب حزب الرئيس إيمانويل ماكرون «كارثة» ستفضي إلى تقدم اليمين المتطرف في باريس، مما يصعّب ما تبقى من ولايته الرئاسية

حزب ماكرون يترقب «كارثة» اليمين المتطرف

الانتخابات الأوروبية فرنسياً

باريس ـ **أرليت خوري**

عبثاً يحاول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التقليل من شأن نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، التي بدأت أول من أمس الخميس، والمقررة جولتها في فرنسا، غداً الأحد، وتبلغ حصة باريس من هذا البرلمان 81 مقعداً من أصل 720. وعبثاً يؤكد ماكرون عبر مداخلاته وتصريحاته المتتالية أن هذا الاستحقاق أوروبي وتداعياته أوروبية بحتة، إلا أن كلامه غير مقنع ولن يغيّر من احتمال تلقي حزبه (النهضة) نكسة انتخابية قاسية. الانطباع السائد في فرنسا هو أن ما ستؤول إليه الانتخابات الأوروبية من نتائج سيترك بصمات واضحة على صعيد الخريطة السياسية في البلاد، وأيضاً على السنوات الثلاث المتبقية من ولاية ماكرون قبل الانتخابات الرئاسية في عام 2027. هذا الانطباع يجد ما يبرره في الترهل المستمر للحياة العامة في البلاد منذ إعادة انتخاب ماكرون لولاية رئاسية ثانية في إبريل/نيسان عام 2022، في مواجهة زعيمة التجمع الوطني اليميني المتطرف مارين لوبان. معروف أن الناخبين في حينها اختاروا قطع طريق الرئاسة أمام لوبان، لكنهم وجهوا إنذاراً بالغ الأهمية للرئيس عبر الانتخابات التشريعية التي أعقبت الرئاسيات في يونيو/حزيران 2022، ما أدى إلى حرمانه من الغالبية المطلقة في الجمعية الوطنية (البرلمان) واضطراره للاكتفاء بغالبية نسبية. هزال مواقع القوى التقليدية اليمينية واليسارية أتاح لليمين المتطرف تعزيز وزنه في المنتدى النيابي، فتحول إلى ثاني أكبر قوة برلمانية بعد حزب النهضة الموالي لماكرون. بدا منطقياً في حينه أن تعمل القوى المختلفة على مراجعة مواقفها وأدائها سعياً إلى إعادة كسب تأييد جمهورها الذي نفر منها ليلقي بنفسه في أحضان التجمع الوطني، لكنها بدلاً من ذلك انغمست في صراعات داخلية وتنافس على المناصب. فمحاولة تجميع الصف الذي قامت بها القوى اليسارية التي أعلنت عقب الانتخابات التشريعية عن انضوائها في جبهة موحدة، لم تصمد طويلاً وسرعان ما انهارت تحت وطأة التجاذبات الداخلية والحساسيات الشخصية. وغرق حزب الجمهوريين اليميني من جانبه في عمليات تناحر بين أقطابه، وارتأى بعض هؤلاء أن ليس هناك ما يمنع من اقتباس بعض أفكار ومواقف الجبهة الوطنية المتصلة بالهجرة وبالإسلام أملاً في التقرب من قواعدهم، لكن النتيجة جاءت معاكسة اذ ساهم ذلك في إزالة كافة المحاذير المتصلة بمواقف هذه الجبهة وساعدها على ترسيخ مواقعها وطروحاتها. من جانبه، لم يوفق ماكرون أكثر من سواه في معالجة الخلل الذي أدى إلى تقلص شعبيته، وبدلاً من العمل على

من حملة الانتخابات الأوروبية في باريس، 4 يونيو 2024 (جيشال اوليه/اسوشييتد برس)

فيكتور لاشنيه: قد يؤيد 40% من الفرنسيين اليمين المتطرف

تعزيز هيكلية حزبه وترسيخ مواقعه على صعيد المناطق الفرنسية، فإنه آثر إسناد هذا الحزب وقيادته إلى شخصيات شبابية لم يألفها الفرنسيون ولا تبعث بالضرورة على الثقة. الأمر نفسه ينطبق على التشكيلات الحكومية التي ضمت بدورها تكنوقراطيين وشبابا طموحين يفتقرون إلى خبرة سياسية لتولي إدارة فرنسا في هذه المرحلة الحساسة على الصعيدين الداخلي والدولي.

وهذه النسخة من انتخابات البرلمان الأوروبي تقترن بحربين بالغتي الخطورة، إحداهما في القارة الأوروبية نفسها (أوكرانيا) والثانية هي الحرب على غزة وما يواكبها من مخاطر تصعيد، مما يغذي مشاعر القلق والقنوط لدى الفرنسيين، خصوصاً أن بلادهم باتت فاقدة للدور والوزن المؤثر على صعيد الملفات الدولية الساخنة. هذه المواضيع طرحت بالطبع على هامش السجال الانتخابي حول مستقبل أوروبا وسياساتها وهندستها ورفاهية شعوبها، في ظل مؤشرات عدة تؤكد أن الناخبين الفرنسيين هم بصدد معاقبة مسؤوليهم على هشاشة أدائهم حيال قضاياهم المعيشية والاجتماعية وفي طليعتها القدرة الشرائية. كما أن الطبقة السياسية التقليدية مجتمعة هي بصدد دفع ثمن هذا التقاعس، اذ تشير أحدث استطلاعات الرأي في فرنسا إلى أن اليمين المتطرف سيعزز شعبيته عبر الانتخابات الأوروبية ويكرس تفوقه بحصوله على نسبة تفوق عن نسبة 23% من الأصوات مقابل 22% أحرزها في الانتخابات الأوروبية عام 2019. مغزى هذا التقدم المستمر هو أن التجمع الوطني يتقدم بثبات في أوساط الرأي العام الفرنسي، بما يحمل في طياته خطر سقوط مقاليد السلطة الفرنسية في قبضته إذا استمرت الأمور على هذا النحو. يقر برنار غيتا النائب في البرلمان الأوروبي، المرشح عن حزب النهضة الرئاسي إلى الانتخابات الأوروبية في حديثٍ لـ«العربي الجديد» بجدية احتمال أن يسدد اليمين المتطرف ضربة جديدة وجدية للقوى السياسية الديمقراطية. لكن غيتا يعتبر أن «المشكلة ليست فرنسية بل أوروبية وحتى دولية» في ظل مد التطرف الذي يسيطر تباعاً على دول أوروبا ودول العالم الأخرى، من دون أن ينكر ضرورة مواجهته، مستشهداً بالرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران الذي كان يعتبر أن «تصاعد القومية يقود إلى الحرب».

وشهدت الحملة الانتخابية تنافساً بالغ الحدة بين اللائحة اليسارية، التي تضم مرشحين من الحزب الاشتراكي وقوى يسارية أخرى منها بقيادة رافاييل غلوكسمان، واللائحة اليسارية الراديكالية لحزب فرنسا غير الخاضعة، بزعامة جان لوك ميلانشون. وتفيد الاستطلاعات بأن اللائحة اليسارية نجحت في تحقيق نوع من الاختراق إذ إنها تحظى بنسبة 14,5% من الأصوات، في مقابل حوالي 9% للائحة فرنسا غير الخاضعة. وفي معرض تعليقه على هذه التوقعات لم يخف المرشح على اللائحة اليسارية فيكتور لاشنيه، في حديث لـ«العربي الجديد»، ارتياحه للأرقام المتوقع أن تحرزها لائحته. وقال إنها «تعبر عن ديناميكية إيجابية فعلية»، لكنه أشار إلى أنه «أياً كانت نسبة الأصوات التي سنحرزها الأحد فإن الأمر المثير للقلق هو نسبة تقدم اليمين المتطرف، الذي يعد بمثابة كارثة فعلية، خصوصاً وأنه إذا جمعنا نسبة أصوات التجمع الوطني مع نسبة أصوات حزب الاسترداد (حزب إريك زيمور) فإن اليمين المتطرف سيحظى بتأييد حوالي 40% من الفرنسيين، وهو ما يمثل كارثة مطلقة لا بد من التوقف عندها». واعتبر أن هذه الكارثة «تخاطب جميع مكونات الطبقة السياسية»، وهذه مسؤولية تقع برأيه على عاتق جميع السياسيين «لأن الجميع يتحمل قسطاً من المسؤولية عن هذا الاختراق»، وتضع الجميع أمام ضرورة العمل بفاعلية للحؤول دون سقوط فرنسا في قبضة التطرف خلال انتخابات الرئاسة المقبلة.

مقاعد حزب النهضة

على وقع تقدم اليمين المتطرف في فرنسا، سيكون أبرز الخاسرين في الانتخابات الأوروبية غداً الأحد، التي يصر الناخبون بوضوح على تحويلها إلى ما يشبه الاستفتاء على سياسة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على الأرجح، حزبه «النهضة». ففي استطلاع لمؤشر أودوكسا أُجري يومي الخميس والجمعة الماضيين، سيكسب حزب ماكرون 15 مقعداً من أصل 81 مقعداً أوروبياً مخصصة لفرنسا في البرلمان الأوروبي، فيما سيحصل التجمع الوطني على 32 مقعداً.

رصد

ترقب صيني للاستحقاق الأوروبي

تواكب الصين الانتخابات الأوروبية، مترقبة انعكاساتها المحتملة عليها خصوصاً بفعل الانقسام الداخلي الأوروبي والخلافات الصينية ـ الأوروبية

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

تتابع بكين باهتمام بالغ انتخابات البرلمان الأوروبي، التي بدأت الخميس الماضي وتنتهي غداً الأحد، في 27 دولة منضوية في الاتحاد الأوروبي، من أجل انتخاب برلمان جديد لخمس سنوات مقبلة. وتأتي هذه الانتخابات في وقت يشهد فيه الاتحاد انقسامات كبيرة، في ظل تصاعد الجدل حول ملفات عديدة، من بينها: قضايا الهجرة والأمن، والحرب على غزة، وكذلك الحرب الأوكرانية. أفردت وسائل إعلام صينية رسمية مساحة كبيرة للحديث عن الانتخابات الأوروبية، ومنها صحيفة غلوبال تايمز الحكومية الصينية الناطقة باللغة الإنكليزية، التي اعتبرت في افتتاحيتها، أمس الجمعة، أن نتائج تشكيل البرلمان الأوروبي للسنوات الخمس المقبلة يمكن أن تحمل آثاراً عميقة على الاتجاه السياسي للاتحاد الأوروبي وسياسته تجاه الصين. وشهدت العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي اضطرابات وتجاذبات شديدة بشأن العديد من الملفات والقضايا، من بينها: موقف الصين من الحرب الأوكرانية، إذ لم تدن بكين الهجوم العسكري الذي شنته القوات الروسية على الأراضي الأوكرانية، بل احتفظت بعلاقات وطيدة مع موسكو وكسرت محاولات عزل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن الساحة الدولية. ومن هذه القضايا أيضاً مسألة الحمائية والإجراءات التمييزية ضد الشركات الصينية العاملة في دول الاتحاد، واتهام بكين بإغراق الأسواق الأوروبية من خلال دعم شركاتها العاملة في سوق السيارات الكهربائية. كذلك حضر الملف الأمني وقضايا التجسس في سياق الاضطرابات بين بكين وبروكسل، بالإضافة إلى سجل حقوق الإنسان السلبي في الصين. حول تداخل وتأثير نتائج الانتخابات الأوروبية على العلاقة مع الصين، قال الباحث في الشؤون الدولية لي تشونغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه يكفي الاستدلال بتأجيل إعلان الاتحاد الأوروبي عن قرار بشأن التعريفات المقررة على السيارات الكهربائية الصينية حتى 10 يونيو/حزيران الحالي، لإبقاء القضية خارج مرحلة الحملة الانتخابية، لندرك حجم تأثير الصين باعتبارها عنواناً بارزاً في حملات الأحزاب الأوروبية. كما لفت إلى أن بعض المناصب الرئيسية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي سيتم تحديدها بحلول نهاية العام الحالي، عندما يصبح من الواضح كيف ستتطور العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي.

وحول مخاوف بكين حول ما ستُسفر عنه الانتخابات الأوروبية أوضح لي أن الصين تتعامل مع كل دولة أوروبية على حدة، ولديها علاقات وطيدة مع معظم دول الاتحاد، وإن كانت هناك تباينات مختلفة حول قضايا خلافية، يبقى حلها ممكناً من خلال المحادثات والحفاظ على قنوات الاتصال. وتابع: من خلال تجارب سابقة، كانت هناك أحزاب متطرفة تدعو إلى مواقف عدائية تجاه الصين، وبكين تدرك أن ذلك يندرج ضمن الحملات الانتخابية لكسب أصوات اليمين، ولكن ما إن يصل هؤلاء إلى السلطة حتى يتبنوا نهجاً واقعياً يواكب التطورات والعلاقات الحديثة القائمة على المصالح والمنفعة المتبادلة. وأضاف أن الصين تعول على الشخصيات الأوروبية البراغماتية في دوائر صنع القرار، من أجل دفع العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

من جهته، رأى الأستاذ في معهد الدراسات السياسية في جامعة جينان، شياو لونغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من خلافاته مع بكين، يظل في حاجة ماسة إلى الصين التي تعتبر الشريك التجاري الأول لعدد كبير من الدول الأوروبية، مثل فرنسا (بلغت قيمة التجارة بين بكين وباريس خلال العام الماضي 78,9 مليار دولار) وألمانيا وبلجيكا، وإيطاليا. ولفت شياو إلى أنه حتى الأحزاب التي تدعو إلى مناهضة الصين لديها مصالح معها لا يمكن تجاوزها، مثل حزب الخضر الأوروبي الذي يحتاج في حملته لخفض الكربون إلى المركبات الكهربائية الصينية التي تخدم هذا التوجه. وقال إن المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين هم الأكثر تشدداً تجاه الصين، متوقعاً أن يقوم هؤلاء في حال فوزهم بالانتخابات بفرض تعريفات جمركية على المركبات الكهربائية الصينية بذريعة دعم الصناعات المحلية، لكنه عاد وأكد أن التداخل التجاري والاقتصادي بين الصين والاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يخضع لأي حسابات أمنية أو سياسية.

- لازم العالم كله يعرف أن الذي يحصل في غزة هي إبادة حقيقية لا مثيل لها في تاريخ البشرية
- الجيش الإسرائيلي المتوحش والجبان الذي يشن حرب الإبادة على غزة منذ أكثر من تسعة أشهر يتوجب محاكمة قادته وجنوده الذين يرتكبون جرائم الحرب في الجنائية الدولية، أسوة بالنازيين في محكمة نورنبيرغ
- الجهوزية للحرب في إسرائيل تعني كل الدولة (الجيش/الجبهة الداخلية). أما في لبنان فالحديث يدور عن جهوزية حزب الله. ماذا عن الدولة والشعب (الجبهة الداخلية)؟ هل هناك احتياطيات كافية من القمح والوقود والأدوية؟ طيب ملاجئ؟
- ما جرى في الأيام الأخيرة على الجبهة اللبنانية، والأداء النوعي للمقاومة المؤثر والمؤلم للعدو، هو صورة مصغّرة وبسيطة عمّا يمكن أن ينتظر العدو في حال أراد القيام بعدوان واسع على لبنان
- إحدى فواجع الإنسانية هي الصمت عما يحدث في #السودان. قامت مليشيا الجنجويد بقتل أكثر من مائة نفس بريئة بقرية #ود-النورة واستباحت البلاد والعباد
- ما حدث في قرية ود النورة بولاية الجزيرة المستباحة هو جريمة مكتملة الأركان. عندما قال العقلاء يجب أن تقف هذه المهزلة، تهكم عليهم المسلحون. وها قد دفع الإنسان السوداني الثمن
- ردة فعل روسيا الضعيفة على هجمات سابقة تعرضت لها، شجعت الغرب على كسر خطوط موسكو الحمراء تدريجياً. وبعد التطورات الأخيرة لا بد من الانتظار لمعرفة حقيقة الإنذار الروسي ضد الغرب هذه المرة
- الحرب في #أوكرانيا تصل إلى مرحلة حرجة، بعد تصريح الرئيس #ماكرون بأنه قرر تزويد كييف بطائرات حربية ومستشارين عسكريين، هدد الرئيس الروسي فلاديمير #بوتين بتسليم الأسلحة إلى دول ثالثة من المرجح أن تضرب المصالح الغربية
- عودة دونالد #ترامب للسلطة من جديد، وهو مرجح، سيغير الكثير من الأحداث حول العالم. الكل يتحضّر ويستعد، خمسة أشهر على الانتخابات الأميركية ستنشط فيها وتيرة صراعات، وتهدأ أخرى حتى مطلع 2025، ونبدأ من جديد دورتنا في عالم مزدوج المعايير